الأمم المتحدة

A/62/PV.28

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٢٨**

الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد البياتي (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٦٤ و ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/62/203)

(ب) **أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/62/204)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/62/321)

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني على فرصة المشاركة في هذه المناقشة بشأن التنمية في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام على تقاريره الوافية.

إننا في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدل المؤشرات الأولية على أن عددا من البلدان الأفريقية ليست على المسار الذي يمكنها من بلوغ أهدافها إذا استمر عملنا كالمعتاد.

إن تسليم منظومة الأمم المتحدة بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا الواردة في الفقرة ٦٨ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠، لم ينتج عنه حشد مقابل للموارد والتدفقات إلى أفريقيا. كما أن الجمعية ألزمت المجتمع الدولي في مناسبات عديدة بدعم جهود البلدان الأفريقية لتنفيذ خططها واستراتيجياتها الإنمائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق بشأنها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-55399 (A)

إن الكثير من الموارد التي كان يمكن أن تُستخدم في التنمية، يتم إنفاقها الآن على الصراعات في القارة وجهود إدارتها وحلها. ومع ذلك، يثلج الصدر أن نلاحظ أن المؤسسات الأفريقية تبذل قصارى جهودها لحل الصراعات في أفريقيا. وكل المنظمات دون الإقليمية تقريبا التي بدأت بوصفها مؤسسات للتكامل الاقتصادي أضافت إلى برامجها حل الصراعات والحكم الرشيد.

ويرحب وفدي بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرة القارة على حل الصراعات وحفظ السلام. ويشيد وفدي بجهود مكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا للإسهام في السلام والتنمية في أفريقيا من خلال دعمه لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام. والسلام المستدام لا يستند إلى وجود المؤسسات الديمقراطية فحسب، بل أيضا إلى ثقافة الديمقراطية والتسامح.

وأود التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم. ولبلوغ تلك الغاية، استثمرت الحكومات الأفريقية موارد ضخمة في تنمية البنى التحتية والطاقة والنقل والاتصالات والزراعة والصحة والتعليم والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا وتعميم المنظور الجنساني وإشراك المجتمع المدني. كما بذلت جهودا متضافرة لتهيئة بيئة تمكينية لتطوير القطاع الخاص وبيئة مشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، سعت إلى التغلب على مواطن الضعف الهيكلية في اقتصاداتها عن طريق برنامج للتعاون والتكامل الإقليمي.

وما إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) سوى تتويج منطقي لتلك العملية. إنها تمثل إطار عمل لتعزيز التنمية في أفريقيا.

ويتفق وفدي مع الأمين العام على أن تحويل النيباد من إطار عمل إلى خطة تشغيل هندسية يعتمد على عزم كل بلد أفريقي. غير أننا نؤمن بأن نجاح التنمية في أفريقيا يعتمد أيضا على مدى نجاح سائر المجتمع الدولي في تحويل التزاماته إلى تدفق للموارد إلى قارتنا.

دعم المجتمع الدولي للتنمية في أفريقيا يتسم بنتائج مختلطة. فأفريقيا، من ناحية، تمتاز في اتخاذ القرارات وطرح المبادرات وقطع الالتزامات. والحقيقة أنه توجد حاليا أكثر من ٥٠ ولاية للأمم المتحدة مكرسة لأفريقيا. أفريقيا لا تحتاج إلى مبادرات جديدة وإنما إلى تنفيذ البرامج الموافق عليها من قبل.

وبعكس القرارات والمبادرات، فإن الموارد اتسمت ببطء التدفق. ويبين الأمين العام في تقريره أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها لأفريقيا لجنة المساعدة الإنمائية انخفضت بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٥، وركدت في عام ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى، انحرف أعضاء مجموعة الدول الثماني عن مسار الوفاء بتعهد غلنيغلز بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. ويحدونا الأمل أن يتسنى الوفاء في الوقت المناسب بالتعهد المقطوع في مؤتمر قمة هيلغندام في عام ٢٠٠٧ بتقديم ٣٠ بليون دولار دعما للكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا والسل في أفريقيا.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا ارتفعت ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠٠٥. لكن حصة القارة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صعيد الكرة الأرضية لم تتجاوز نسبة مخزية هي ٣ في المائة. وحتى هذه

النسبة تركزت على قلة من بلدان القارة. وقيام البلدان الأفريقية بسن قوانين لتحرير الاستثمارات وتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي لم يسفر عن تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا الصدد، تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا تكميليا لمواردنا الضئيلة صوب إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ووفدي يساوره قلق عميق من الجمود الحالي في جولة الدوحة الإنمائية التي يمكن أن تيسر دور التبادل التجاري كمحرك حفاز للنمو الاقتصادي والتنمية. وإن الجمود الحالي في جولة الدوحة ترك وطأة سلبية على التنمية وعلى الحرب ضد الفقر. وإن جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية تحتاج إلى الوفاء بوعدها الإنمائي، بما في ذلك عن طريق تيسير الوصول والدخول إلى الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات لصالح البلدان النامية إن أردنا تحقيق النصر في الحرب ضد الفقر.

وهذا الجمود أضر أيضا بالتحركات في مجالات التفاوض الأخرى. فمبادرة ”المعونة مقابل التجارة“، التي تستهدف تمكيننا من تحقيق نمو مستدام على الأمد البعيد ومن تعزيز قدراتنا الإنتاجية بإضافة قيمة إليها بصفة ذلك نقطة التركيز الرئيسية، فضلا عن تقديم محتوى تكنولوجي أعلى، تضررت بدورها من الجمود. والجمود في المفاوضات التجارية تسبب أيضا في كثرة الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية، الأمر الذي يمكن أن يحرف مسار المفاوضات التجارية عن نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف وقواعده ومبادئه.

ويقدر وفدي المساعدة التي ما زال بلدي يتلقاها من منظومة الأمم المتحدة، ويحيي الجهود المتواصلة المبذولة لتقوية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. فمن دون التعاون والتنسيق الوثيق على كل المستويات لن يتسنى تحقيق تنمية أفريقيا. وإننا نتطلع قدما إلى بدء منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أعماله بفعالية، بصفته الجهاز الأولي لتعزيز فعالية المعونة.

ويتطلع وفدي قدما إلى تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (المكتب). إن المكتب مهم لبلدي ولأفريقيا بأسرها، ونود له أن يضطلع بدور يتناسب مع مسؤولياته المنصوص عليها في عدد من الولايات الصادرة عن الجمعية العامة. فنحن لا يسعنا أن نتكلم عن الالتزام بتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة من دون آلية فعالة لتلبية تلك الحاجات. وما المكتب سوى خلية لتلك الآلية الفعالة.

السيد شلخوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى المتكلمين الذين بادروا صباح اليوم بتقديم التعازي بمناسبة وفاة رئيس وزراء ميانمار.

توفيرا للوقت سأدلي ببيان موجز. والنص الكامل للبيان سيُعمم.

رغم التقدم الكبير المحرز في السنوات القليلة الماضية في تسوية الصراعات في عدد من البلدان الأفريقية، يشيع القلق فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الجسيمة في منطقة دارفور في السودان، والافتقار إلى الأمن في الصومال، واندلاع العنف مجددا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك فيما يتعلق بالجمود في حل الخلاف الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.

والأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور تنسيقي محوري في حلحلة الأزمات في القارة بتعاون وثيق مع الكيانات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وننوه على وجه الخصوص في ذلك السياق بمستوى التعاون العملي بين

الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول مسألة حل الأزمة في مقاطعة دارفور السودانية.

ونرحب بأنشطة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تشكيل القوة الاحتياطية الأفريقية. وروسيا تشارك بهمة في استحداث برنامج للمساعدة الدولية لأفريقيا في إطار مجموعة الدول الثماني، بما في ذلك بناء قدرات حفظ السلام الأفريقية. وقد دأبنا على تنفيذ هذه القرارات باتساق. ويجري تدريب ضباط حفظ السلام في بلدنا. ونخطط لتوسيع هذه الممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم خبراء روس بتدريب أفراد حفظ السلام الأفارقة في مركزي تدريب حفظة السلام الدوليين في أكرا وفسترا.

وروسيا، بوصفها عضوا دائما بمجلس الأمن، تساهم في الجهد المبذول للاتفاق على استراتيجية لحل الصراعات في أفريقيا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وحفظة السلام الروس ما فتئوا يشتركون عمليا في كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

وفي ميدان الانتعاش فيما بعد الصراع في القارة، نرحب بالدور النشيط للجنة بناء السلام في رسم تفاصيل استراتيجيات حفظ السلام الوطنية في سيراليون وبوروندي، بالتعاون مع حكومتي ذانك البلدين. وبغية تعزيز إمكانيات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة، ستقدم روسيا مساهمة مالية سنوية لصندوق بناء السلام تبلغ مليوني دولار ابتداء من عام ٢٠٠٨.

ومن دون إنجاز التسوية المستتبة على الأمد البعيد للصراعات المحلية، لن يتسنى كفالة أن تتمكن البلدان الأفريقية من التحرك صوب التنمية المستدامة والدينامية، ولا كفالة اندماجها التام بالاقتصاد العالمي. وتنوي روسيا أن تواصل توفير المساعدة لأفريقيا في حسم مشاكل السلام والأمن في القارة استنادا إلى احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأفريقية.

إن الاتحاد الروسي يشكر الأمين العام على تقريره الموحد عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) (A/62/203). فهذه الشراكة تتيح منبرا معترفا به على نطاق واسع لنظر المجتمع الدولي في القضايا المتعلقة بتوفير المساعدة الدولية لأفريقيا، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة ومجموعة الدول الثماني ومنتدى الشراكة الأفريقي.

وأحد المجالات الرئيسية للمساعدة التي تقدمها روسيا لأفريقيا يتمثل في التخفيف من أعباء ديون الدول الأفريقية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحتى هذا التاريخ قامت روسيا بإلغاء ديون للبلدان الأفريقية يبلغ إجماليها ١١,٣ بليون دولار. والمبلغ الإجمالي لمساهمة روسيا في الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان ٢٥ مليون دولار.

وقد أقرت حكومة الاتحاد الروسي إلغاء ديون الدول الأفريقية التي أكملت مشاركتها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحالما نكمل المفاوضات ذات الصلة مع إثيوبيا وبنن وتترانيا وزامبيا ومدغشقر وموزامبيق، نزمع إلغاء ديونها التي يصل مجموعها إلى ٥٤٧ مليون دولار تقريبا.

وتشارك روسيا في مبادرة الدول الثماني لإلغاء الديون المتعددة الأطراف التي تدين بها أفقر البلدان لصندوق النقد الدولي ورابطة التنمية الدولية. وإن مساهمة روسيا في تلك المبادرة لإلغاء دين الرابطة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ ستكون ٣٣ مليون دولار تقريبا.

وتشارك روسيا في التغذية الثالثة عشرة لرابطة التنمية الدولية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ بمبلغ ٣٠ مليون دولار.

أما مساهمة روسيا في التغذية الرابعة عشرة للرابطة، فستكون ٦٠ مليون دولار. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ستكون المساهمة الروسية الطوعية في مرفق الصدمات الخارجية لصندوق النقد الدولي لأفقر البلدان ٤٥ مليون دولار تقريبا. واتخذنا أيضا قرارا بتحويل ٣٠ مليون دولار إلى ''شراكة الطاقة للقرية العالمية''.

إن دول القارة الأفريقية تتمتع بأفضليات تجارية واسعة مع روسيا. وإن السلع الأساسية التصديرية التقليدية لأقل البلدان نموا – ومعظمها في أفريقيا – معفاة من الرسوم الجمركية الروسية. وتلك السلع الأساسية لا تخضع لحصص كمية محددة ولا لتدابير مناهضة إغراق الأسواق أو التدابير الحمائية التعويضية أو المحددة. والشركات الروسية تزاول التجارة بنشاط أكبر في الأسواق الأفريقية. وتلك الشركات، بجلبها تكنولوجيات واستثمارات جديدة إلى تلك الأسواق، إنما تساهم في تيسير جهود الدول الأفريقية لتنويع روابطها الاقتصادية الخارجية.

وإن المساعدة التدريبية التي نقدمها لأفريقيا تتزايد. وفي الوقت الحاضر تقوم مؤسسات التعليم العالي الروسية بتدريب أكثر من ٤٥٠٠ أفريقي – من الشباب والشابات.

ويجري تقديم مساعدة كبيرة للبلدان الأفريقية في ميدان العناية الصحية. وإن مساهمة روسيا اليوم في الصندوق العالمي لمحاربة أمراض الإيدز والسل والملاريا بلغت ٣٥ مليون دولار. وتعتزم روسيا دعم برنامج البنك الدولي الداعم لمكافحة الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد اتخذت حكومة روسيا الاتحادية قرارا بالمساهمة بما يصل إلى ٢٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ لذلك الغرض. وفي عام ٢٠٠٨، ستقدم روسيا مساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال؛ وقد سبق أن سددنا ٤ ملايين دولار.

وتقدم روسيا للدول الأفريقية مساعدة إنسانية محددة الهدف. وفي هذه السنة استُخدمت المساهمة الروسية لتوفير المساعدة الغذائية لكينيا والسودان بمبلغ مليوني دولار لكل بلد. وقدمنا المساعدة أيضا لغينيا لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ووضعنا خطة لتقديم مساهمة محددة الهدف مرة واحدة بمبلغ مليون دولار للمساعدة الإنسانية الطارئة في الصومال.

وتساهم روسيا أيضا في ميزانية أمانة منتدى الشراكة الأفريقي وأمانة الاتحاد المالي للهياكل الأساسية لأفريقيا، وفي الصندوق الاستئماني لآلية استعراض الأقران.

ختاما، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أننا نؤمن بأن أفريقيا يمكن أن تنجز تحسينا نوعيا في حياة سكان القارة. وإن برنامج النيباد يجب أن يكون بمثابة مرشد في ذلك الصدد. وروسيا، بدورها، ستواصل عمل كل ما يمكنها عمله لتوفير المساعدة للبلدان الأفريقية في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

السيد سنقو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): وفدي ممتن للأمين العام على رفعه التقارير الثلاثة للنظر فيها.

ووفدي يسره أيضا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به باكستان بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين والبيان الذي أدلت به بنن بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

أتطرق أولا إلى البندين ٦٤ (أ) و (ب) من جدول الأعمال.

من المهم تكرار القول إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) برنامج للاتحاد الأفريقي صممه الأفارقة لأفريقيا. وإن تجدد أفريقيا واستعادتها عافيتها من ماض متسم بالعبودية والامبريالية والاستعمار والفصل العنصري والاستعمار الجديد موجه نحو تحقيق السلام الدائم والديمقراطية والرخاء المستدام والوحدة. وإن النيباد تمثل

تأكيدا جماعيا من أفريقيا لرؤية ووعد قطعه زعماء القارة بأن يتصدروا جهود وضع البلدان الأفريقية – بصورة فردية وجماعية على السواء – على طريق السلام والأمن والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية.

والهدف الأسمى لعملية التجديد الأفريقية يتمثل، في ذلك الصدد، في النهضة الأفريقية، الخطوة اللازمة للخروج من الدوامة الشريرة المتصفة بانعدام الاستقرار السياسي والصراع والفقر والتخلف، ولتأسيس قدرة القارة على الدفاع عن مصالحها والدفع بها قدما على الحلبة الدولية. وإن اللبنات الأساسية لاستراتيجية النهضة تلك تشمل زيادة الوحدة الأقوى والتضامن القوي فيما بين الأفارقة، وتسريع الاندماج السياسي والاجتماعي – الاقتصادي وزيادة الدعم الدولي.

النيباد تعرّف شتى الأولويات للقارة الأفريقية بغية التعامل مع الفقر والتخلف. وهذه تجري مناقشتها في تقرير الأمين العام وتشمل البنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي والصحة والتعليم والتدريب وتنمية المهارات وتنمية الموارد البشرية والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق وتعميم المنظور الجنساني وانخراط المجتمع المدني وآلية استعراض الأقران الأفريقية.

لقد أصاب تقرير الأمين العام بتسليطه الأضواء على حقيقة أن عام ٢٠٠٧ يمثل منتصف المدة حتى عام ٢٠١٥، التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تكمن في صميم جدول أعمال التنمية الأفريقية. ومن المؤسف أن الخبراء خلصوا إلى أن غالبية البلدان الأفريقية ”متعثرة في تنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن كلها“ (A/62/203، الموجز). وبصراحة شديدة، كان وفدي يفضل أن يرى في تقرير الأمين العام تشديدا على الخطوات التصحيحية المطلوبة لمعالجة هذه الحالة وإيلائها ما تستحقه من الاهتمام العاجل.

وبالرغم من أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي أولا وقبل كل شيء شراكة بين البلدان الأفريقية، فهي تسعى أيضا إلى التعجيل بالتنمية المستدامة في القارة من خلال إقامة شراكات مع بلدان الشمال المتقدمة نموا، شراكات تحدث تغييرا أساسيا في العلاقة غير المتكافئة بين المانحين والمتلقين التي وجدت على مر القرون مع أفريقيا. ويتطلب الصراع من أجل مكافحة التخلف ودحر الفقر جهدا جماعيا من الأفريقيين، فضلا عن مشاركة متسمة بالإصرار من الشركاء من بلدان الشمال.

وبالرغم من التحديات الرهيبة التي تواجه القارة، فقد أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في كثير من المجالات. فالقارة تمر بمرحلة نمو اقتصادي قوي، وكثير من الصراعات يجري حاليا تسويتها عن طريق جهود الوساطة التي يقوم بها الأفريقيون أنفسهم. وقد أصبحت المنظمات الإقليمية الأفريقية من الجهات الفاعلة الحاسمة في منع نشوب الصراعات وحلها.

ورغم ذلك، فإن وفدي يشعر بشيء من خيبة الأمل لخفوت نبرة بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي المقدم لها. وعلى سبيل المثال، يستخلص التقرير نتيجة ضعيفة هي أن ”انعدام التقدم في جولة الدوحة من المحادثات التجارية المتعددة الأطراف ما زال يمثل مشكلة كبرى“ (A/62/203، الفقرة ٦٣). وهي لا تكاد تعترف بخطورة عجز جولة الدوحة الإنمائية عن الارتقاء إلى مستوى مطالبها الموضوعية الرفيعة سواء روحا أو نصا. ذلك أن النتائج كانت مدمرة بالنسبة لأفريقيا.

وينطوي تحسين اتساق السياسات لأغراض التنمية على أهمية حاسمة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويلزم أن تمثل زيادة المعونة والإعفاء من الديون وغيرها من الإجراءات المجملة في تقرير الأمين العام جزءا من نهج أكثر اتساقا لدعم التنمية في أفريقيا. وفي كثير من الحالات توجد تناقضات في السياسات، حيث تنال الإجراءات المتخذة في أحد المجالات من الدعم المقدم في مجال آخر.

ومن الأمور التي يمكن أن تساعد على تجنب ازدواجية المعايير التي تقترن بهذه النتائج المتضاربة تطبيق عمليات تمكّن من إجراء تقييم متكامل لاتساق السياسات التي تؤثر على التنمية في أفريقيا، وكمثال، على التجارة والمعونة والاستثمار الأجنبي وغيره من التدفقات الرأسمالية والهجرة ونقل المعارف والتكنولوجيا وإدارة البيئة.

ولمنظومة الأمم المتحدة دور بالغ الأهمية يتعين أن تؤديه في التشجيع على تحقيق النهضة الأفريقية. ومن دواعي سرور وفدي أن يلاحظ تحقيق شيء من التقدم في بعض المجالات الرئيسية، ومن أبرزها تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تقوية نظام المجموعات الذي ينظم في إطاره الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويتفق وفدي مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام ومؤداها أنه ينبغي مواصلة تعزيز المجموعات وآلية التشاور الإقليمي من أجل تحسين التنسيق والاشتراك في وضع البرامج. والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعميم بعض الاستراتيجيات لدعم الشراكة الجديدة على نحو متكامل في الأنشطة الرئيسية ولتنسيق الأنشطة على الصعيد القطري مع الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي هي جهود هامة وينبغي تشجيعها.

ويؤيد وفدي أيضا النداء الموجه في التقرير من أجل زيادة التشديد على رصد وتقييم الأثر الذي تحدثه أنشطة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجه المتعلق بالشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى تلقي تقارير الأمين العام المرحلية المقبلة في هذا الشأن.

ولهذا السبب يود وفدي أن يؤكد مجددا ضرورة احتفاظ الأمم المتحدة، على المستوى الملائم، بالقدرة على رصد الدعم المقدم للشراكة الجديدة من منظومة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وإصدار تقارير يمكن أن تستفيد بها الاتحاد الأفريقي في تنفيذها.

وأخيرا، يود وفدي أن يتطرق في إيجاز إلى البند ٤٧ من جدول الأعمال لأنه يتصل بتقرير منظمة الصحة العالمية عن دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، الذي يحيله الأمين العام في مذكرته (A/62/321).

وجنوب أفريقيا من الدول الموقّعة على إعلان أبوجا بشأن دحر الملاريا في أفريقيا، الذي التزمنا فيه بخفض معدلات الاعتلال والوفاة بسبب الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٠. وبالرغم من أن البعض قد يجادلون بأننا قد حققنا الهدف المذكور بالفعل، فإن دحر الملاريا يضم أكثر من إجراء خفض في الاعتلال والوفيات. فهو يتعلق أيضا ببناء الشراكات واستدامة المعدل المنخفض لانتقال الملاريا.

ومع أن جنوب أفريقيا تؤمن بالوقاية من الملاريا والرعاية للمصابين بها وعلاجها وإدارتها على نحو روتيني، لدينا أيضا اعتقاد راسخ بأهمية الرش داخل المنازل الذي يخلف بقايا الدي دي تي. فقد شهدت جنوب أفريقيا انخفاضا واسع النطاق في حالات الإصابة بالملاريا بسبب

الرش الذي يترك بقايا الدي دي تي داخل المنازل، خاصة في الأجزاء الشمالية من بلدي، وذلك بالتعاون مع جاراتنا سوازيلند وزمبابوي وموزامبيق. وقد وصفت منظمة الصحة العالمية برنامج جنوب أفريقيا بأنه عمل ناجح، وتجري الاستعانة بتدخلاتنا لمكافحة الملاريا كنموذج تحتذيه البلدان الأخرى.

ولدى وفدي اقتناع بأن جميع الدول يمكنها الفوز في الحرب على الملاريا بتدمير البعوض المسبب للمرض، وهذا نهج اعتمدته كثير من البلدان المتقدمة نموا. وكما يشير تقرير منظمة الصحة العالمية، فإن أهداف المكافحة العالمية للملاريا لا تقتصر على التخفيف من عبء المرض في المناطق المتوطنة، وإنما تشمل أيضا تقليص المدى الجغرافي لمناطق العالم التي تتوطن فيها الملاريا والحد منها. ويترتب على ذلك استئصال الملاريا من البلدان والأماكن التي يكون ذلك فيها ممكنا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور كندا البالغ أن تشترك في مناقشات اليوم بشأن أفريقيا.

ولا تزال أفريقيا قارة واعدة للغاية إلى جانب أنها حافلة بالتحديات الرهيبة في الشؤون السياسية والاقتصادية بكل أطيافها. وقد أحرزت أفريقيا تقدما هاما في السنوات الأخيرة، وخاصة في مجال السلام والأمن، وهو شرط مسبق لأي تنمية ونمو اقتصادي. غير أن هذا التقدم هش في كثير من المناطق. ولا بد لنا من توطيد المكاسب التي تحققت في تهيئة مناخ أكثر أمانا لجميع الأفريقيين وفي السعي لضمان وفاء أفريقيا بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي شهر آب/أغسطس، أصدر الأمين العام التقرير المرحلي (A/62/203) عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولاحظ، في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، أن كثيرا من البلدان الأفريقية لن تفي بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي تقريره المرحلي تذكرة رزينة بالتحدي الماثل أمام الأفريقيين وأمامنا جميعا.

وتؤيد كندا المبادرات الأفريقية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وإصلاح نظام الحكم، وترحب بالنجاح الذي تحققه أفريقيا. فقد تم على مدى السنوات الثلاث الماضية تحقيق معدلات نمو رائعة. وتفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن معدلات النمو تحسنت في ٢٨ بلدا أفريقيا من عالم ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦. وكانت زمبابوي من الاستثناءات الملحوظة والمؤسفة لهذا النمط من النجاح، فهي البلد الأفريقي الوحيد الذي أعلن عن معدل نمو سلبي.

وكما هو الحال مع أي منطقة أخرى، لا يوجد حل وحيد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وسوف يقتضي ضمان استمرار التقدم الاقتصادي القوي الذي أحرزته أفريقيا في الآونة الأخيرة اشتراكا شاملا ومنسقا من القطاع الخاص والجهات المانحة خارج أفريقيا، فضلا عن التزام الدول الأفريقية بتحقيق نجاحها.

ومن دواعي سرور كندا أن تؤدي دورها في مساعدة الشركاء الأفريقيين على تحقيق أهداف الألفية والتصدي لتحديات السلام والأمن. وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية مؤخرا، أكدت كندا التزامها بمضاعفة مساعدتها الدولية السنوية المقدمة لأفريقيا من ١,٠٥ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢,١ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكندا في طريقها إلى الوفاء بهذا الالتزام. واعتبارا من ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بلغت المعونة الكندية لأفريقيا ١,٧ بليون دولار.

وفي إطار دعمنا لأفريقيا، احتفظت كندا بالتزام قوي إزاء المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف لدفع جهود الوقاية من الملاريا ومكافحتها على نطاق العالم، مستهدفة في ذلك الأطفال والنساء الحوامل بصفة رئيسية. وقد قدمت

كندا حتى الآن ما يقرب من ٥٣٠ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، يوجه ربعها تقريبا لمكافحة الملاريا. ومنذ وقت قريب، في نيسان/أبريل من هذا العام، أعلنت كندا عن تبرعها بمبلغ ٢٠ مليون دولار في تمويل جديد على مدى ثلاث سنوات من خلال جمعية الصليب الأحمر الكندية، وبصفة رئيسية لتوزيع الناموسيات على الأسر المعيشية الأفريقية.

وتعتز كندا بعملها مع الشركاء الأفريقيين في دعم الشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتؤيد كندا أولويات شركائنا الأفارقة – بما في ذلك مجالات السلم والأمن وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الرشيد. والتقدم المتمثل في الآلية مبادرة رئيسية بقيادة الأفارقة لتحقيق تلك الأهداف.

والزخم الإيجابي الذي يتولد عن آلية استعراض الأقران واضح ومشجع. ومنذ العام الماضي، انضم بلَدان آخران – جيبوتي وسان تومي وبرينسيبي – وقدمت الجزائر وكينيا ورواندا وجنوب أفريقيا تقاريرها القُطرية. وتشيد كندا بالتزامات هذه البلدان.

وفي إحدى المناقشات التي جرت في مجلس الأمن في آب/أغسطس، حثت كندا المجلس على معالجة الصراعات في مراحلها الأولية. ويتزايد قلق كندا بشأن التطورات التي وقعت مؤخرا في السودان وزمبابوي ومنطقة البحيرات العظمى، مما يؤكد هشاشة المكاسب التي حُققت على صعيدي السلم والأمن. إضافة إلى الآثار الخطيرة على الشعوب في فرادى البلدان، فإن تلك الحالات تعرض الاستقرار الإقليمي للخطر.

وكندا لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في السودان. وقد بلغ مجموع التزاماتنا إزاء مساعدة العمليات الإنسانية وعمليات بناء السلم الرامية إلى إنهاء الصراع، أكثر من ٤٤٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٤. قُدم منها ٢٠٨ ملايين دولار مباشرة إلى البعثة الأفريقية في السودان مما يجعل كندا رابع أكبر جهة مانحة للبعثة.

ونرى أن إيجاد تسوية لصراع دارفور، بالاقتران مع إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في الجنوب، أمر هام جدا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في السودان بأسره. وندعو جميع أطراف صراع دارفور إلى المشاركة في محادثات السلام المستأنفة.

كما أن كندا لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية في زمبابوي. وانطلاقا من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والالتزام باعتماد نُهج ذات قيادة أفريقية، تدعم كندا بقوة مبادرة الوساطة التي أطلقتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بقيادة الرئيس مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا. ونقدر التقدم الذي تم إحرازه حتى اليوم، ونتطلع إلى اليوم الذي تقوم فيه زمبابوي بتهيئة الظروف الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في العام المقبل.

(تكلم بالفرنسية)

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أشدنا بشجاعة قادة منطقة البحيرات الكبرى الذين وقعوا الاتفاق المتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، صدّقت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي على الاتفاق، وقامت كينيا بالشيء نفسه اليوم. وهذه البلدان بتصديقها على الاتفاق، قد أعربت عن التزامها بإيجاد منطقة للسلام في الإقليم وإنهاء تشريد السكان، وبذلك تمهد الطريق للآخرين للانضمام إلى الاتفاق.

غير أنه يجب علينا التأكيد على أن التطورات الأخيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد كانت

بواعث قلق بالغ، ونحثّ حكومات المنطقة على بذل كل ما بوسعها للمحافظة على السلم والاستقرار، اللذين تتوق إليهما شعوب منطقة البحيرات الكبرى.

ونحن، الكنديين، نشاطر شركاءنا الأفارقة في الاحتفال بالنجاحات التي حققتها أفريقيا. وتدرك كندا أن القارة الأفريقية تملك إمكانات هائلة. لكننا ندرك أيضا أنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة، ولا سيما في تحقيق الأمن والسلم في المناطق المضطربة. ويجب التصدي لتلك التحديات إذا أُريد لأفريقيا أن تحقق كامل إمكاناتها. ومع ذلك، يجري إحراز تقدم نحو تحقيق إمكاناتها الرائعة – وهو تقدم يقوده الأفارقة من أجل الأفارقة.

إن كندا تسهم في تلك النجاحات الأفريقية، وستستمر في ذلك.

السيد موميم (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تشيد بنغلاديش بالأمين العام على تقاريره الشاملة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجالات الفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض الفتاكة والبيئة تحديات شاقة. وقد ظل المجتمع الدولي من زمن طويل يعرف مشكلات أفريقيا واحتياجاتها. والبلدان الأفريقية إذ تعتمد على الشراكة الجديدة، فإنها تضع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في لب خططها الإنمائية.

والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دليل ملموس على التزام البلدان الأفريقية بالحكم الرشيد. وقد تبوأت أفريقيا مكان الصدارة في العالم النامي في مجال التكامل المالي الإقليمي، بإنشائها اتحادات ذات عملتين وتثبيت سعر الصرف الاسمي في المنطقة النقدية المشتركة للجنوب الأفريقي. ويذكر تقرير الأمين العام أنه ”يعصف بأفريقيا اليوم عدد من الصراعات المسلحة أقل كثيرا مما كانت عليه قبل عقد مضى. (A/62/204، الفقرة ٥).

ونرى أن ما تدعو الحاجة إليه الآن هو تعزيز الدعم الدولي لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الشراكة الجديدة. وإذ تمضي أفريقيا قُدما في التصدي للتحديات التي تواجهها، تقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية تتمثل في مد يد التعاون. إن التعاون الدولي المتمثل في المعونة والتجارة وتخفيف الديون والاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، أمر في غاية الأهمية لأفريقيا.

وتتسم التجارة بأهمية حاسمة للمنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يصحح تشوهات التجارة وأن يوسّع الفرص التجارية للبلدان الأفريقية. ومما لا شك فيه أن النظام التجاري الحالي مجحف بحق البلدان النامية. وبغض النظر عن أسباب أخرى، هذا ناجم عن طائفة واسعة من الإعانات الضارة وتقلبات التبادل التجاري والقيود غير الجمركية والمعايير المصطنعة التي تضعها البلدان الصناعية. ولا بد من عكس هذه الأمور.

إن اقتصادات السلع الأساسية وتلك التي تعتمد على الأفضلية تعاني معاناة شديدة جراء تلاشي الأفضليات وخسارة عائدات الصادرات الناجمة عن الحد من تعريفة الدولة الأولى بالرعاية. ويشير تقدير حديث لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى فقدان صافي المكاسب الاجتماعية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الناجمة بصورة رئيسية عن آثار التبادل التجاري المجحف وغياب المكاسب الناتج عن زيادة الكفاءة.

ومما له أهمية بالغة تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة بتلك البلدان، بما في ذلك عن طريق بناء القدرة على العرض. ويشير تقدير حديث إلى أن إلغاء الجمارك والإعانات عن القطن قد تزيد مداخيل منتجي القطن في أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى بنسبة ٣١ في المائة. ونطالب الاقتصادات الكبرى باستكمال مفاوضات الدوحة فورا، مع التطبيق الكامل لخطة التنمية، ومراعاة الشواغل الخاصة لأقل البلدان الأفريقية نموا.

وما فتئت الديون الخارجية للبلدان النامية، ولا سيما ديون البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تبعث على القلق البالغ. وقد أصبح عبء الدين المتراكم بالنسبة للعديد من هذه البلدان، عاملا سلبيا في الحصول على تمويل لتنميتها.

ونلاحظ بارتياح أنه تم إحراز تقدم في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧ في المائة إلى ٢٤ في المائة في العام الماضي. غير أن مبادرة تخفيف عبء الدين الحالية تسير ببطء. فالموارد التي أُفرج عنها للتنمية عن طريق تخفيف عبء الدين كانت، في الواقع، أقل بكثير مما أشارت إليه إحصاءات المعونة. كما أن تخفيف عبء الدين لم يكن إضافية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية كما كان متوقعا أن يكون.

ويساورنا قلق بالغ إذ نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٦، باستثناء الإعفاء من الديون، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إل أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩٩. وذلك أقل بكثير من التعهد الذي قطعته مجموعة الدول الثماني في غلينيغلز في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة المساعدة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. إن إعادة التأكيد على التعهدات مؤخرا يشير إلى تنقيح للأهداف بالخفض وليس بالزيادة كما كان متوقعا ومطلوبا. وينبغي للبلدان المانحة أن تفي فورا بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلى الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي أيضا أن يتخذوا خطوات لمساعدة أفريقيا على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ الذي صدر مؤخرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، يسجل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا قد تضاعفت بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ لتحقق رقما قياسيا بلغ ٣٦ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠٦، قام العديد من البلدان الأفريقية بإدماج الإجراءات والأطر التنظيمية في سياستها لضمان التدفق المطرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعترف التقرير بأن الدافع وراء هذا الاستثمار هو التحسن العام في مناخ الأعمال في المنطقة. ورغم هذه الزيادات، انخفض نصيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية من ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ . وينبغي التعامل مع هذه المسألة باعتبارها أولوية كذلك.

وتنخرط بنغلاديش بفعالية في مجالات السلام والتنمية في أفريقيا. ويكاد لا يكون هناك بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة لم تشارك فيها بنغلاديش. ويوجد حاليا حوالي ١٠ ٠٠٠ بنغلاديشي يعملون في ١٢ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرسل قواتنا لحفظ السلام إلى أخطر المناطق. ونقوم بذلك تماشيا مع الميثاق وبروح التضامن مع أشقائنا الأفارقة. وجنودنا ذوي الخوذ الزرق يعملون جنبا إلى جنب مع أشقائنا في أفريقيا لاستعادة السلام في هذه المنطقة. وبنغلاديش كعضو في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإنها تشارك بنشاط في دعم جهود التنمية الجارية في بوروندي وسيراليون. وأود أن أؤكد مجددا التزام حكومة بنغلاديش الصارم بزيادة تعزيز دعمنا وتعاوننا من أجل التنمية في أفريقيا.

وبنغلاديش، في التنمية، كما في السلام، تسير مع زميلاتها الدول الأفريقية – كعضو في مجموعة الـ ٧٧،

وحركة عدم الانحياز وأقل البلدان نموا. وقد حدد إعلان بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للمجتمع الدولي مجموعة من الإجراءات لمعالجة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية التي تواجهها البلدان الـ ٥٠ الأكثر فقرا، التي من بينها ٣٤ بلدا في أفريقيا.

إن تنفيذ التزامات برنامج العمل هذا من شأنه أن يحقق الكثير لمعالجة مشاكل أفريقيا. وبصفتنا الرئيس الحالي لمجموعة أقل البلدان نموا، نرى أن أفريقيا ينبغي أن تبقى على رأس أولوياتنا. وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب، يمكن، بل ينبغي، للبلدان مثل بنغلاديش أن تسعى جاهدة للإسهام بصورة فاعلة في التنمية المستدامة في أفريقيا.

وعلى مر السنين، اعتمدت بنغلاديش بنجاح عددا من النهج الإبداعية للتنمية، مثل توفير القروض الصغيرة والتعليم غير النظامي وتمكين المرأة. والقروض الصغيرة مفهوم بسيط يحدث أعمق التغييرات في المشهد المجتمعي. وتطبق هذه الفكرة الآن في حوالي ١٠٠ بلد، يوجد العديد منها في أفريقيا.

ولقد بدأت جمعية بنغلاديش للنهوض بالريف، أكبر منظمة غير حكومية في العالم، برامجها على المستوى الشعبي في مناطق ما بعد الصراع في أفغانستان وسري لانكا. وبإشراك المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، استطعنا تقوية مؤسساتنا وتقديم برامج واسعة القاعدة في القطاع الاجتماعي. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا في هذه البلدان مع جميع المناطق الأخرى في القارة الأفريقية.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تقوم على رؤية جديدة لأفريقيا. ومن الواضح أن التصدي للفقر المدقع خيار استراتيجي يقع في صميم تلك الشراكة. وتعتمد نيباد أيضاً على التسليم بأنه لا يمكن تحقيق تقدم في تنمية أفريقيا من دون التحرير الاجتماعي والاقتصادي للغالبية من الأمم التي طال إهمالها. فنعقد العزم على التصدي لهذا التحدي ذاته.

السيد مكي أحمد (السودان) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم المجموعة الأفريقية.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقاريره الثلاثة الشاملة (S/62/203 و A/62/204 و A/62/321) عن بنود جدول الأعمال التي نناقشها اليوم، وهي بالتحديد، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا.

ويود وفدي أن يركز على البند ٦٤ من جدول الأعمال، الذي يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونرحب ترحيبا حارا بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية بدعم من الشركاء الدوليين، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبينما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ مساري برنامج الهياكل الأساسية للشراكة الجديدة، وإطار العمل الاستراتيجي على المديين المتوسط والطويل، نوافق على أن هناك حاجة ملحة لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرة.

ويشيد وفدي بالأمين العام لتشديده بشكل خاص على مسألة الصحة في تقريره الخامس الموحد، ونرحب كذلك بالاستراتيجية الصحية الأفريقية: ٢٠٠٧-٢٠١٥ المقدمة إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة المعقود في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ونؤكد كذلك الحاجة إلى تأييد المبادرات الدولية الأخرى في مجال الصحة العالمية، مثل إعلان

أوسلو الصادر عقب مبادرة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية.

ويرحب وفدي أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ومنذ انضمام السودان الطوعي إلى هذه الآلية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ما فتئنا ندعم الجهود الرامية إلى تشجيع البلدان الأفريقية المتبقية على الانضمام إلى تلك الآلية.

لقد قام السودان بعد انضمامه إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مباشرة بإنشاء الهيئات اللازمة للإسراع في تنفيذ الآلية، وذلك بالاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويولي برنامجنا اهتماما خاصا لتمكين المرأة وتعزيز الديمقراطية والمساءلة وسيادة القانون. وخلال الشهور القليلة الماضية، عقدت تلك الهيئات العديد من الاجتماعات التنظيمية بهدف التحرك نحو التنفيذ.

ولكي تستفيد البلدان الأفريقية من الشراكة الجديدة، لا بد من وضع خطة عمل شاملة لدمج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي ونظام التجارة الدولي أيضا. وتعلق أفريقيا أهمية بالغة على وصول سلعها إلى الأسواق. وانضمام البلدان الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية أمر حيوي لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بتعهداته بدعم الشراكة الجديدة والجهود الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية في مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره المعاكسة.

وبينما نرحب بالجهود التي يبذلها شركاء التنمية، بما في ذلك مجموعة الثمانية، للتخفيف من عبء مديونية البلدان الأفريقية، نعتقد أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونود أن نسترعي الانتباه إلى القيود التي يواجهها بلدي التي تحول دون الاستفادة من مبادرة البلدان المثقلة بالديون ونتطلع إلى الدعم الدولي والإقليمي للتخلص من هذه القيود.

إن تجربتنا في السودان تدلل على ضرورة معالجة البعد الاقتصادي والإنمائي الخطير للصراعات، وتبين بالتالي، الدور الحيوي لتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية للسكان في تحقيق السلام المستدام. ولذلك، كانت ترتيبات تقاسم الثروة عنصرا أساسيا في اتفاقات السلام الثلاثة الموقعة في السودان، وبالتحديد، اتفاق السلام الشامل، واتفاق سلام دارفور واتفاق سلام شرق السودان. وفضلا عن ذلك، يشكل تغير المناخ وتدهور البيئة سببا جذريا للصراع.

إن الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على بلدي منذ التسعينات من القرن الماضي ما فتئت تعرقل على نحو خطير الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتحقيق عوائد السلام للشعب، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. تلك هي العقبات الكأداء في طريق البلد نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية اللذين تمس الحاجة إليهما.

ونتفق مع الأمين العام في التأكيد على الصلة بين السلام والتنمية، وندعو العناصر الدولية والإقليمية إلى دعم جهود الحكومة لتنفيذ الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية. وإن الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في استدامة السلام دور حيوي، خاصة تجاه بلدان ما بعد الصراع في أفريقيا. وذلك يتطلب تنفيذا عاجلا للخطة العشرية لبناء القدرات بغية تحسين قدرات حفظ السلام

الأفريقية – الواردة في الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

أخيرا، يود وفدي أن يتطرق إلى البند ٤٧ من جدول الأعمال المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“. مرض الملاريا تهديد كبير للصحة العامة تترتب عليه مضاعفات متنوعة جدا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وهو يمثل، في السودان، أحد أشد التهديدات خطورة وأخطر العقبات في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعيق الجهود الرامية إلى إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ونتفق مع الأمين العام في إصراره على أن مرض الملاريا، رغم الجهود العالمية، يظل تهديدا للكرة الأرضية. ومن المحزن القول إن سكان السودان جميعهم تقريبا معرضون لخطر الملاريا، بدرجات متفاوتة من الشدة. ويقدر أن مرض الملاريا في السودان يؤثر على ٧,٥ مليون نسمة، وهو المسؤول عن وفيات ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ إنسان سنويا. أما في مرافق القطاع العام الصحية، فإن مرض الملاريا يستأثر بما يقرب من خمس نسبة المرضى في المستوصفات، وإن معدل الوفيات في مستشفيات الأطفال يتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة. والمرض يتسبب في ما يقرب من ٣٨ في المائة من وفيات الأمهات وفي ما يقرب من ٢٠ في المائة من ولادات الأطفال بوزن منخفض.

الأدلة العلمية تشير إلى آثار تغير المناخ على انتشار الملاريا، حيث وُجد أن درجات الحرارة العليا تسرّع في نمو الطفيليات وتجعل البعوض ينضج بسرعة ويعيش حياة أطول. ونتيجة لذلك يزداد تواتر الانتقال المحتمل للمرض.

ولمواجهة تلك التحديات رسمت حكومتي استراتيجية وطنية واستحدثت وحدة وطنية خاصة لمكافحة الملاريا عن طريق الإدارة المحسنة للمرض، ومراقبة انتشار المرض، وإدارة الوباء، والوقاية، وبناء القدرة في القطاع الصحي. وتستهدف الاستراتيجية تخفيض الإصابات المميتة والوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٤٠ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٧. وتركز هذه الاستراتيجية الوطنية بالدرجة الرئيسية على الوقاية كوسيلة لمكافحة المرض. وقد بدأت شراكة قوية لتنفيذ هذه الاستراتيجية بين الحكومة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

ومن سوء الحظ أن تلك الجهود تعرقلها قلة التمويل الكافي القابل للتنبؤ به مثلما يعرقلها انخفاض مستوى القدرة. ووفدي يؤمن بالحاجة إلى تقوية الجهود الرامية إلى جعل المعركة ضد الملاريا عنصرا أساسيا من الجهود الدبلوماسية العالمية.

السيد بتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أوغندا يسعدها أن تشارك في هذه المناقشة. ومساهمتي اليوم ستنصب على بند جدول الأعمال المتعلق بالملاريا. فمرض الملاريا فتك بأناس كثيرين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

اليوم أود أن أناقش مع الجمعية ومع المجلس تجربة رأيتها تحدث بنفسي. لقد شاهدت أناسا يدخلون متجرا للأدوية ويسألون عن حبوب لمعالجة الملاريا. صاحب المتجر ليس صيدلانيا رسميا. وما يسمى بأدوية الملاريا، بالنسبة إليه، يُباع مثل أي سلعة أخرى في المتجر. وفي أحيان كثيرة، بسبب أن الزبون/المريض لا يملك ما يكفي من النقود لشراء الأدوية، فإنه يقول لصاحب المتجر أنه لا يملك سوى جزء من المال. عندئذ يعطيه صاحب المتجر حبوبا بقدر ما لديه من نقود. وهكذا يخرج من المتجر ويبدأ في استعمال الدواء.

وبما أن الحبوب أقل مما يعتبر جرعة صحيحة للعلاج، فإن المريض لن يُشفى.

وفي سيناريو آخر، يدخل مريض مستوصفا. يتكلم مع الطبيب ويبلغه بأنه تناول أدوية الملاريا فترة من الزمن، لكن الملاريا لم تبارح جسده. وبما أنه قيل له إن الملاريا لا يمكن علاجها والشفاء منها إلا بالكينين (quinine)، الذي ينبغي تعاطيه بالقطرة، فإنه يسأل الطبيب أن يعطيه الكينين. فيقوم الطبيب، بسخاء، بتلبية طلبه ويعطيه الدواء بالطريقة الموصوفة. الطبيب لم يفحص المريض وإنما يلبي ببساطة رغبات المريض. من الواضح أن هذا النهج غير مهني، لكن من سوء الحظ أنه يوجد عدد كبير من الأطباء الذين يتصرفون على هذا النحو. والنتيجة تكون أن المريض تتولد لديه مناعة ضد أي دواء أقل قوة.

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من القصتين هاتين اللتين سردتهما؟ أولا وقبل كل شيء، الأدوية تباع مثل أي سلعة أخرى. لا توجد تدابير لكفالة جودة الأدوية. وغالبا ما يجري بيع أدوية يكون الأجل النهائي لاستعمالها قد انتهى. ثانيا، المريض يتعاطى جرعة أقل من المطلوب لأن هذا القدر هو ما يمكنه أن يشتريه، وتكون النتيجة أنه لن يُشفى. ثالثا، الطبيب بدلا من أن يستخدم معرفته المهنية يلبي رغبات المريض. فالنقود، بالنسبة إليه، هي شغله الشاغل. ليس كل الأطباء على هذه الشاكلة، لكن أطباء كثيرين يتصرفون بهذه الطريقة.

لذا تقوم حاجة إلى استحداث آليات تكفل إنزال العقاب بأي طبيب يرتكب خطأ كذاك. ثم تقوم الحاجة إلى قيام السلطات، بشراكة مع القطاع الخاص، بكفالة أن الأدوية متوفرة بسعر زهيد. كذلك تقوم الحاجة إلى تطبيق قوانين وتوجيهات تعاقب أصحاب المتاجر على بيع الأدوية، حتى لا يُسمح إلا للصيادلة المجازين ببيعها وحتى حينئذ بناء على وصفة من طبيب.

في الحرب ضد الملاريا ينبغي إيلاء أعظم الاهتمام للوقاية. وفي هذا الصدد، ينبغي إزالة أماكن تكاثر البعوض، مثل المياه الراكدة. ونحن الأوغنديين وضعنا برنامجا مفصلا لمكافحة ناقل جرثومة الملاريا بهدف التشديد على الوقاية بدلا من العلاج. ومؤخرا بدأنا باستعمال الرش الداخلي المحدود النطاق لمادة الديديتي (DDT) بعد خوض معركة مع من يسمون بأنصار البيئة. إن استعمال مادة الديديتي كان قصة نجاح في معظم البلدان، وإننا نؤمن بأنها سلاح قوي لمحاربة الملاريا.

ووفرنا في أوغندا أيضا لعدد لا بأس به من أبناء الشعب شِباكا معالجة ضد البعوض، لكننا نحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي ومؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة لتكميل جهود حكومتنا في هذا الصدد. وهذا مجال يمكن فيه صهر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

غير أن مسألة توفير شباك مكافحة البعوض برمتها تسير بالتوازي مع تدابير استئصال الفقر. فلو لم يكن لديك ملجأ، على سبيل المثال، من قبيل دار أو كوخ، فلن يكون لديك مكان تنصب فيه شبكتك المعالجة لتحتمي بها. لذا فإن الدار أو الكوخ والسرير متطلبات مسبقة لتوفير شباك البعوض. والشخص الفقير قد يغريه استخدام الناموسية للنوم عليها، بدلا من استخدامها في الغرض الأصلي، لأنه غير قادر على اقتناء الفراش. ولا أقول ذلك على سبيل المبالغة.

وأود أن أشير أيضا إلى مسألة النقص في وسائل النقل. فالكثير من البشر، الذين كان يمكن إنقاذهم، ماتوا لعدم توفر إمكانية نقلهم بسرعة إلى المستشفى عندما أُصيبوا بمرض الملاريا، إما لعدم وجود الطرق، وحتى إن وجدت،

فلم تكن هناك سيارة إسعاف. ولذلك، يجب التصدي لمسألة الهياكل الأساسية، بالإضافة إلى وسائل النقل.

وقد كنت شاهدا على سيناريو آخر يتعلق بخدمات المختبرات. فهناك بعض المختبرات غير المجهزة تجهيزا جيدا للكشف عن طفيليات الملاريا. وأعرف مختبرا/عيادة كل من يذهب إليه لفحص الدم للتحقق من وجود طفيليات الملاريا يعطى نتيجة إيجابية، حتى حينما تكون الحقيقة مغايرة لذلك. وهكذا، يُعالج المرضى من ملاريا غير موجودة، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة. ولذلك، لا بد من معالجة مسألة الخدمات المختبرية.

وهناك حاجة كذلك إلى تدريب العاملين في مجال الصحة الذين يمكنهم توعية المجتمعات الريفية بأصول النظافة الصحية والاستخدام السليم للعقاقير.

وأخيرا، أود أن أشكر المنظمات والحكومات التي اتخذت تدابير لتعزيز مكافحة الملاريا بين مجموعات السكان المعرّضة لخطر الإصابة. وفي هذا الشأن، نشكر الولايات المتحدة على مبادرة الرئيس المتعلقة بالملاريا، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والبنك الدولي على المشروع الداعم لمكافحة الملاريا في أفريقيا.

السيد كبامبوي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالرئيس على الطريقة المقتدرة التي يدير بها أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية. ولذا، لن أتطرق إلى مختلف المسائل التي تكلم عنها الممثلان بالفعل.

إننا نشكر الأمين العام على تقريريه (A/62/203 و A/62/204) بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، ومذكرته (A/62/321) التي يحيل بها التقرير التفصيلي بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

وكما نعلم جميعا، فإن الشراكة الجديدة تمثل برنامجا وطني المولد للاتحاد الأفريقي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في القارة. فقبل ست سنوات، قرر الزعماء الأفارقة تحديد وتطوير جدول أعمالهم الإنمائي من خلال نيباد، بعد أن أدركوا أن أفريقيا كانت القارة الوحيدة التي تخلفت عن ركب التنمية وأن مستويات الفقر في القارة آخذه في الازدياد.

واليوم، يسعدنا أن نلاحظ أن الشراكة الجديدة قد اعترفت بها الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التعاون كأداة ناجعة لتطوير الهياكل الأساسية والزراعة والتجارة والاستثمارات، بالإضافة إلى النهوض بالقطاع الخاص وتطوير الموارد البشرية. ومن جانبنا، كأفارقة، فقد طورنا مؤسسات الديمقراطية والحكم الخاضع للمساءلة التي يجري تعزيزها من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وحتى الآن، انضم إلى تلك الآلية ٢٦ بلدا – من بينها بلدي، زامبيا. ويحدونا الأمل أن المجتمع الدولي سيعزز جهوده ويزيد موارده لمساعدة أفريقيا على النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما أشار ممثلا باكستان وبنن، فإننا قلقون بشكل بالغ إزاء الانخفاض العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المؤسف حقا أن أغلبية الشركاء الإنمائيين لم يفوا حتى الآن بالتزامهم بالإسهام بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتحقق وعد مجموعة الثمانية في غلين إيغلز بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا.

وهنا، أود أن أركز اهتمامي على الملاريا التي ما زالت تحتل المركز الأول بين الأمراض القاتلة في عدد من

مناطق العالم، ولا سيما في أجزاء كثيرة من أفريقيا، بما في ذلك زامبيا.

ومنذ إعلان استراتيجية دحر الملاريا شهد العالم تعزيزا للإرادة السياسية والالتزام المالي بمكافحة الملاريا – بالإضافة إلى إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا – ولكن المرض ما زال يهدد نسبة ٤٠ في المائة من سكان العالم، في ١٠٧ بلدان. ويعاني حوالي ٥٠٠ مليون شخص من حالات الإصابة الحادة بالملاريا في كل عام، مما يؤدي إلى وفاة قرابة مليون شخص سنويا، والنساء والأطفال هم الأكثر تعرضا للخطر. وزامبيا، شأنها شأن سائر المجتمع الدولي، تسلّم بذلك.

إن العديد من البلدان النامية المتضررة بالمرض، بما فيها زامبيا، تؤيد جميع جهود المجتمع الدولي لمكافحة الملاريا والإيدز والسل وغيرها من الأمراض المعدية.

وللملاريا كذلك أثر معاكس طويل الأمد على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة، حيث أنها تؤثر على أداء المصابين، الذين بدورهم لا يمكنهم توفير قوت أسرهم. ووفقا لإصابات الملاريا المبلغ عنها في زامبيا، يوجد في البلد حوالي ٤,٣ مليون حالة إصابة سريرية حادة سنويا، وأشد المتضررين هم الأطفال والنساء الحوامل. واستجابة لهذه الحالة، قررت حكومة زامبيا منذ عام ٢٠٠٠ تصنيف مكافحة الملاريا بوصفها أولوية صحية عاجلة. ولذلك، بدأنا بتنفيذ استراتيجية دحر الملاريا على المستوى القطري منذ عام ٢٠٠١.

وفضلا عن ذلك، فإننا ملتزمون بإعلان أبوجا الذي يرمي إلى تخفيض الإصابات بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وقد وضع الإعلان هدف ٦٠ في المائة لتغطية الوصول إلى الناموسيات المعالجة بمبيد الحشرات وتناول الأدوية الوقائية، وأعني بها المعالجة الافتراضية المتقطعة.

وقد تضمنت الإنجازات البارزة الأخرى في بلدي، كما ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/62/1)، توزيع الناموسيات مجانا وتنفيذ حملات التحصين التي نتج عنها انخفاض بنسبة ١٠ في المائة في إصابات الملاريا على مدى حوالي خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، نقوم بعمليات الرش داخل المنازل السكنية ونوفر للمصابين العقاقير المنقذة للحياة.

وبرامج التدخل الإيجابي هذه يجري تنفيذها بشكل فعال، مما نتج عنه إنقاذ حياة الكثيرين، بدعم من جميع شركائنا على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى المستويين القطري والمحلي. ومن الأمور المشجعة كذلك ملاحظة أن شركاءنا يواصلون الإسهام في خطتنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا من أجل التعجيل بتحقيق أهداف أبوجا، وفي الواقع، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا إنما يؤكد ثقة المانحين في تنفيذ برنامجنا الوطني المتعلق بالملاريا.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، ما زالت زامبيا تواجه عددا من التحديات. وتشمل عدم كفاية الدراية بالتفاعل القائم بين مجموعة التدخلات والنتائج، وضعف النظام الصحي والقيود التي تعرقل مواكبته للضغوط الإضافية التي يمثلها توسيع نطاق البرنامج الوطني، بالاقتران مع نزوح الأدمغة وارتفاع معدلات تبديل الموظفين، وقصور البنية التحتية للاتصالات، مما يعيق توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية، وعدم قدرة الحكومة، بفعل القيود المالية، على عرض شروط تنافسية للخدمة بغية حفز الموظفين ذوي التدريب العالي والإبقاء عليهم.

ومن أجل مساعدة زامبيا على التصدي الفعال لتلك التحديات وتعزيز البرنامج المعني بمكافحة الملاريا، هناك حاجة إلى المساعدات الآتية، في جملة تدابير أخرى: تقديم الدعم التقني لتحسين أنظمة إدارة البرنامج على جميع المستويات، وتوفير الأموال لتحسين تشخيص حالات الإصابة بالملاريا، وتوفير الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري وتوزيعها على نطاق واسع، وتقديم الدعم التقني والمالي لإجراء البحوث العملية وإدامة الجهود لإيجاد بدائل غير مضرة بالبيئة لتحل محل التدخلات بالمواد الكيميائية.

وفي الختام، يود وفدي أن يشكر المجتمع الدولي على دعمه المستمر لجهودنا على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة هذا الوباء. وقد أعطت مبادرة الصندوق العالمي زخما متجددا للبرامج ولعمليات تدخل الدول الأعضاء المصممة لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

كما نؤكد دعمنا لعمل المجتمع الدولي الرامي إلى التحقيق الكامل للأهداف الواردة في إعلان أبوجا المتعلق بدحر الملاريا، وللأهداف الإنمائية للألفية من أجل بلوغ الغاية المتمثلة في بلد خال من الملاريا. ونناشد المجتمع الدولي أن يوفر مزيدا من الموارد حتى نتمكن من التصدي للتحديات الأخرى، ونرجو إتاحة هذه الموارد في الوقت المناسب.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد السنغال الأمين العام على عرض تقريره الموحد الخامس عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/62/203)، فضلا عن التقريرين بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/62/204) وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا (A/62/321، المرفق).

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب على نحو خاص بما بينه أميننا العام من التزام بتنمية أفريقيا من خلال إنشائه مؤخرا للفريق التوجيهي المعني بأفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية للتعجيل بتحقيق تلك الأهداف في أفريقيا. ويشكل ذلك عملا ينم عن بعد النظر، ونأمل أنه سيمكن من تعزيز العملية الإنمائية في القارة. ويستحق أن نتقدم له بشكرنا وتهنئتنا.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل بنن، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد انقضت خمسة أعوام بالفعل على اتخاذ الجمعية للقرار ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الذي أقر المجتمع الدولي بموجبه التوصية الصادرة عن الأمين العام آنذاك، والواردة في الفقرة ٤ من القرار، والتي تنص على أن تصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ''الإطار الذي ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جهوده فيه من أجل تنمية أفريقيا''. كما حث القرار ''المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم الدعم للبلدان الأفريقية وفقا لمبادئ الشراكة الجديدة وأهدافها وأولوياتها''.

ويجب أن نذكر بأن نيباد شراكة ذات بُعدين: بُعد داخلي وآخر دولي. والقصد منها أن تشكل حلقة وصل بين الأفارقة أنفسهم، من جهة، وبين أفريقيا وسائر بلدان العالم، التي أعربت عن دعمها الكامل من خلال الترحيب بالأهداف الوجيهة والطموحة لتلك الشراكة. ويتجلى الدليل على ذلك في العديد من المبادرات والوعود بتقديم المساعدة إلى أفريقيا منذ اعتماد تلك الشراكة.

وبعد نحو خمسة أعوام من عمرها، تباينت حظوظ نيباد. فمما لا شك فيه أنه حدث بعض التقدم الناجم عن الجهود الأفريقية التي مكنت، في جملة أمور، من إيجاد بيئة أكثر استقرارا في القارة، وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية، وزيادة إرساء الديمقراطية في المجتمع، وتعزيز المساواة

والإنصاف بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الامتثال للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

غير أنه لا بد من القول إن الحماس الذي اتسمت به الأيام الأولى للشراكة الجديدة يتناقض مع الحقيقة الراهنة، ونحن في منتصف الفترة الحاسمة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. والواقع أنه، بينما تتطلب التنمية بذل جهود اقتصادية جبارة، لا سيما في السياق الأفريقي، يبدو أن الشراكة الجديدة دب في أوصالها العجز في الأعوام الخمسة الأولى من عمرها، مما يؤثر على التنفيذ الفعلي. ولاحظنا عقد مجموعة متتالية من الاجتماعات التدارس، والحلقات الدراسية، وغيرها من الموائد المستديرة، بدلا من العمل الحقيقي. ومختلف تقارير الأمين العام تفيدنا بهذا الشأن. ويمكن أن نتلمس أسباب ذلك على ثلاث مستويات.

أولا، لم يكن بمقدور الدول والهيئات الأفريقية دوما تجاوز مرحلة المناقشة البيروقراطية من أجل تناول مرحلة التنفيذ الملموس. غير أنه كانت هناك نواقص أيضا في ما يتعلق بتوعية الناس والنهوض بمبادرات نيباد. ولذلك نؤيد تماما مطالبة الأمين العام للبلدان الأفريقية ”إتخاذ الخطوات المؤدية إلى التنفيذ الفعال للمشاريع والبرامج العديدة المشمولة في الشراكة الجديدة والتي اعتمدها بالفعل“. (A/62/203، الفقرة ٦٣)

وفي ذلك السياق، يسرني أن أعلن القرار الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للنيباد على هامش المناقشة العامة للجمعية لعقد اجتماع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في داكار، السنغال، في إطار مؤتمر قمة مصغر لمناقشة مستقبل الشراكة الجديدة لإعطائها زخما جديدا. وسيمكننا ذلك الاجتماع من شق طريق جديد في تنفيذ الشراكة الجديدة في وقت تحرز عملية إدماج أمانتها في الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا.

كما كانت هناك نقائص في ما يتعلق بحشد الدعم الدولي ، الذي يظل أساسيا، ولو أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية في القارة تقع أساسا على عاتق الأفارقة أنفسهم. وعلى الرغم من أنه كانت هناك تطورات إيجابية في هذا المجال، ما زال انعدام الموارد الكافية يشكل عائقا كبيرا لأفريقيا.

وفي هذا الصدد نعرب عن قلقنا من الهبوط التدريجي منذ سنة ٢٠٠٤ في حجم المعونة المقدمة من البلدان المصنعة. ومما ينطوي على المفارقة أن هذا الهبوط، الذي حصل على الرغم من التزام مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية ووصول مصادر جديدة للتمويل الإنمائي، يحدث في وقت شرعت فيه هذه البلدان نفسها في شطب الديون المتعددة الأطراف التي تدين بها البلدان البالغة المديونية. ويمكن للمرء أن يتصور أن الانخفاض في هذه المعونة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي سبيل للتعويض عن شطب الديون المتعددة الأطراف الذي تم القيام به في سنة ٢٠٠٥ بالمجازفة بأن تلغي الآثار المتوقعة بعضها بعضا.

وبالإضافة إلى ذلك، في غياب نتائج ملموسة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الدوحة، وهي المفاوضات التي كان من المتوقع أن تحفز صادرات بلدان الجنوب، وأفريقيا على نحو خاص، تعترض اقتصاداتنا عقبات لا يمكن تذليلها تقريبا. وبدون إيقاف التشويه الخطير للتجارة الحرة الذي تتسبب فيه المعونات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو، وهي المعونات التي تدمر مجتمعاتنا الزراعية، لن نكون أبدا قادرين على درء الفقر.

وإلى هذا يجب أن يضاف ضعف الاستثمار المباشر الأجنبي على الرغم من الفرص التجارية التي تتيحها مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتحسين التدريجي للمناخ التجاري في القارة.

وثمة مصدر آخر لقلقنا، وهو الحالة التي تفرضها على عدد من البلدان الأفريقية الزيادةُ الحادة وغير المبررة في سعر النفط، فقد بلغ سعر البرميل أمس أكثر من ٨٨ دولارا مقارنة ب ٢٦ دولارا فقط قبل أربع سنوات. وتلك زيادة تبلغ ٢٤٠ في المائة تقريبا. ويمكن للجمعية أن نتصور الكوارث التي يمكن لتلك الحالة أن تحدثها فيما يتعلق بالسيطرة على التضخم، وبالمنتجات التي تنطوي على الاستهلاك الكبير للطاقة، وبالميزانيات المتوازنة، وبتمويل المشاريع الإنمائية. وفضلا عن ذلك، يبدو أن الحالة لا تلبي إلا منطق السعي المحموم إلى جني الفوائد من جانب احتكارات النفط، ما يضر بحياة الملايين من البشر في البلدان الفقيرة التي لا تنتج هذا المصدر من الطاقة التي لا غنى عنها للتنمية.

وحتى إذا استمرت أهمية المعونة الإنمائية وشطب الدين والتجارة الحرة بالنسبة إلى دول الجنوب، وخصوصا الدول في أفريقيا، فستكون فعاليتها محدودة في السياق الراهن دون اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة آثار تزايد أسعار النفط. هذا هو السبب في الاقتراح الذي قدمه مؤخرا رئيس دولة السنغال خلال الجلسة الخامسة في المناقشة العامة للجمعية العامة، حينما دعا منظمة البلدان المصدرة للبترول إلى إضافة ٢ في المائة إلى كل زيادة في سعر النفط: ١ في المائة لمكافحة الفقر، والواحد الآخر في المائة لمكافحة ندهور البيئة.

والنقص الأخير هو الافتقار إلى دمج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تدخلات هيئات منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، من الملح أن تجعل هذه الهيئات، بمقتضى القرار ٥٧/٧، إجراءاتها على نحو فعال متفقة مع نموذج التنمية الذي وضعته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وإذ أختتم بشأن بند الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، يرحب وفد بلدي بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة المنصرمة بالقيام، خلال دورتها الثالثة والستين، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن وضع تنفيذ الالتزامات الكثيرة من جانب المجتمع الدولي بالاستجابة للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

ومنذ مؤتمر قمة الألفية سنة ٢٠٠٠ فإن السنوات الخمس الماضية سيطر عليها دوليا عقد أربعة مؤتمرات رئيسية هي مناسبات بالغة الأهمية في مسيرة البشرية في ظل التضامن صوب عالم أفضل: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ؛ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري؛ ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المعقود في جنيف وتونس، على التوالي؛ ومؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ المعقود هنا في نيويورك.

هذه الاجتماعات العالمية تشكل نقطة تحول في مراعاة المجتمع الدولي للاحتياجات المحددة لأفريقيا لمساعدتها على الدخول الألف الثالثة.

والحالة التي وصفتها دليل على الأهمية الكبيرة التي تولى لهذا الاجتماع الرفيع المستوى من ناحية فهم وتقدير المجتمع الدولي لاحتياجات أفريقيا.

ويعني إيجاد الظروف المواتية للتنمية المستدامة في أفريقيا أيضا الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تحقيق الاستقرار وإحلال السلام الدائم. وترحب السنغال بالجهود اللافتة للنظر التي تبذلها البلدان الأفريقية للتغلب على شياطين الانقسام واللافهم والتعصب. وندعوها جميعا إلى مواصلة

هذه الجهود المفيدة من أجل المصالحة الوطنية، الضمان الوحيد للسلام الدائم، الذي يتطلع إليه الأفارقة.

وفي المنطقة دون الإقليمية، وخصوصا السنغال، فإن التطورات الإيجابية في كوت ديفوار مصدر كبير للأمل في أن نرى في النهاية أمة شقيقة تخرج من متاهة أزمة دامت وقتا طويلا جدا وتعيد اكتشاف دورها ومكانها ضمن الأسرة دون الإقليمية والقارية.

وثمة سبب آخر للارتياح وهو الإجراء الناجح للانتخابات في سيراليون، التي قدم شعبها، الذي سار على خطى ليبريا، برهانا على النضج الكبير بالسير الثابت على مسار المصالحة والديمقراطية بعد انقضاء ما يزيد عن عقد من الحرب في ذلك البلد الذي مزقته المجازر.

وفيما يتعلق بالسودان، فإن السنغال ما انفكت تعرب عن استعدادها للعمل على إجراء حوار صريح ومفتوح بين مختلف الزعماء، وهي مسرورة على نحو خاص بالتقدم الهام الملاحظ مؤخرا نتيجة عن الشراكة الذكية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا الشكل من الشراكة يجب تعزيزه ومده إلى بلدان أخرى، مثل الصومال، حيث تتطلب الحالة الاهتمام الأكبر من جانب الأفارقة والمجتمع الدولي، لإبقاء تلك الدولة الشقيقة في منأى عن السقوط في هاوية اللانظام والفوضى.

ومن الأساسي أيضا فعل كل ما يمكن فعله لإيقاف وباء الملاريا المدمر، الذي يسبب كل سنة، بالعدد الكبير من ضحاياه في أفريقيا – أكثر من مليون شخص كل سنة – خسائر فادحة في الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي، تُقدّر بأنها تجاوز ١٢ مليار دولار. ولذلك، ينبغي لنا أن نواصل دعم الجهود الأفريقية عن طريق زيادة حشد الموارد في إطار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وأيضا عن طريق تعزيز تنفيذ مبادرات الأثر السريع التي اتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥.

وختاما، أعيد التأكيد على فرادة وفعالية الإطار الذي تتيحه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للنشر على نحو فعال لشراكة عالمية من أجل التنمية في أفريقيا. وتأمل السنغال في أن ينجح المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم الأكبر لهذه الخطة، التي وضعها القادة الأفارقة عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لتمكين البلدان الأفريقية من شغل مكانها الذي تستحقه بين الأمم المزدهرة.

السيد موبوري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة العامة التي تركز تركيزا خاصا على أفريقيا.

ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على التقريرين المفيدين بشأن المسائل قيد النظر.

لأننا نعتقد أن الأمم المتحدة، من خلال تسليط الضوء على المجموعة المعقدة من التحديات التي تواجه تنمية أفريقيا، تستطيع المساعدة على إعادة تركيز الاهتمام على إيجاد حلول عملية وتعبئة تحالف من المجتمع الدولي من أجل معالجة هذه المشاكل الكبيرة معالجة شاملة.

وفيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، تشارك كينيا بنشاط في تنفيذ مختلف مشاريع وبرامج هذه الشراكة وتدعمها. ونلاحظ مع التقدير أنه يجري تنفيذ بعض مبادرات الشراكة الجديدة، وندعو إلى تضافر الجهود وتعزيزها لكي تثمر تلك المبادرات سريعا.

لقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما هائلا فيما يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وأكملت كينيا عملية إنشاء آليتها الأفريقية لاستعراض الأقران في العام الماضي، وقدمت تقريرها عن ذلك في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في بانجول. ونحن نسعى إلى مواصلة الحوار مع الأمانة العامة، وكذلك مع سائر الأقران، لإحداث تغيير مفيد ودائم في حياة الشعب الكيني وبقية شعوب أفريقيا.

وقد سلط تقريرنا القطري الضوء على التحديات والفجوات التي تواجهها كينيا في تنفيذ استعراض الأقران. ونحن ملتزمون بتنفيذ التوصيات الواردة فيه إلى أقصى حد، وندعو إلى الدعم من المجتمع الدولي في هذا المسعى.

ووفقا لتقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة، كان هناك بعض التحسن في السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بحالة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا مؤشر على أن بعض الموارد قد تكون متاحة للاحتياجات الإنمائية الأكثر إلحاحا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الحقيقة، سجل عدد لا بأس به من البلدان في أفريقيا معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه الإيجابي لا يتناسب مع الاحتياجات من الموارد لأغراض التنمية العامة وللمشاريع والبرامج الخاصة بالشراكة الجديدة. وإحدى المشاكل الرئيسية هي أن الدعم يُقدم بطريقة انتقائية، مما جعل أغلبية البلدان أكثر ضعفا وغير قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الفردية والجماعية.

وعلى سبيل المثال، استهدفت مبادرات تخفيف الديون بلدان معينة بينما أُغفلت بلدانا أخرى مثقلة بالديون. ونتيجة للجهود المبذولة لتحسين اقتصادات البلدان النامية، عبر عدد من البلدان أثناء السنوات الأربع الماضية العتبة التي حددتها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتلك البلدان مصنفة الآن باعتبارها في الشريحة السفلى من البلدان النامية. والأوضاع الانتقالية السائدة في تلك البلدان، خاصة في مجال تخفيف عبء الديون، تتطلب بعض الاهتمام. لذلك ندعو إلى وضع برنامج لدعم تلك البلدان، كضمانة ضد خطر انحسار المكاسب التي تحققت.

إن التجارة عنصر هام في التنمية. ومن سوء الطالع أن قواعد التجارة الدولية حاليا لا تخدم مصالح البلدان النامية. وكان تعليق جولة الدوحة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تطورا غير مستحب يحد من آفاق النظام التجاري المتعدد الأطراف.

إن النظام التجاري الجائر الذي يفرض تعريفات جزائية على القطاعات التي تتمتع فيها البلدان بشكل انتقائي بميزة تنافسية – مثل المنتجات الزراعية والسلع المصنعة مثل المنسوجات والملابس – لا يشجع تنويع الصادرات وبناء قدرات التصنيع. ولذلك ليس مستغربا أنه، وفقا لبيانات البنك الدولي، انخفضت حصة أفريقيا من التجارة العالمية من ٣,٥ في المائة عام ١٩٧٠ إلى نحو ١,٤ في المائة عام ٢٠٠٥. ومن الجدير بالذكر أنه عندما يؤخذ أثر التجارة غير النفطية في الاعتبار، تصبح حصة أفريقيا من التجارة العالمية منخفضة انخفاضا مخجلا.

وتمثل الشراكة الجديدة عزم القادة الأفارقة على قيادة تنمية القارة. ولا يمكن أن ينجز تلك المهمة الأفارقة وحدهم. لذا فإننا نؤكد ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي لدعم القادة الأفارقة في تحقيق الأهداف المحددة في إطار الشراكة الجديدة.

وبالنسبة لعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لدحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، أود أن أؤكد أن الملاريا لا تزال تهدد أرواح حوالي نصف جميع البشر في جميع أنحاء

العالم. وهذا المرض أكثر انتشارا في أفريقيا، وما زال يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بطرق عديدة.

ولكن تجدد الاهتمام بمكافحة الملاريا ودعم هذه المكافحة، مما يعطي أملا للمجموعات السكانية المتضررة. وقد تم إحراز تقدم في البحوث في مجالات الوقاية وأساليب العلاج، وهو ما أسفر عن ظهور الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ذات المفعول الطويل الأجل، والفحوص التشخيصية السريعة، ونهج أخرى بالغة الفعالية. وكانت هناك أيضا زيادة في التمويل لمكافحة الملاريا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ولا سيما من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن نشجع الشركاء في التنمية على الاستمرار في هذا الاتجاه.

والأهم من ذلك، ينبغي أن نعمل معا بشكل أوثق في المنطقة الأفريقية لتبادل أفضل الممارسات، خصوصا بشأن آليات الإنذار من الملاريا. وفي كينيا، يجري تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالملاريا بمعدل أسرع، وذلك نتيجة لسياسة وتركيز مدروسين من الحكومة.

ولقد بدأنا مؤخرا، بدعم من شركائنا، معالجة جديدة تقوم على العلاجات المركبة المكونة أساسا من مادة الأرتيميسينين. وهذا العلاج الآن متوفر مجانا في جميع المستشفيات الحكومية ومستشفيات المنظمات الدينية. وتحسين توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات وتنفيذ التدابير الوقائية الأخرى يؤتيان الآن ثمارهما. وسيكون التركيز والأثر أكبر بكثير إذا اتخذ قرار لإنشاء كيانات في أفريقيا لصنع الناموسيات وأدوية الملاريا. ونعتقد أن هذا الإجراء من شأنه أن يحسن فرص الحصول عليها ويخفض تكلفتها ويبني القدرات المحلية للاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي.

وأنتقل إلى أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ليس سرا أن القارة واجهت صراعات مدمرة على مدى العشرين عاما الماضية. وكان إنهاء الصراعات في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان خطوة جوهرية نحو السلام الشامل في أفريقيا. ووفقا لتقارير الأمين العام وتقرير الأمن البشري، انخفض عدد الصراعات في العالم بنسبة أكثر من ٤٠ في المائة خلال السنين الإثنتي عشرة الماضية. وحقيقة أن الصراع قد أصبح أقل شيوعا بشكل عام، وفي أفريقيا بشكل خاص، أمر مشجع للغاية حقا.

ونظرا لعلاقة الترابط السلبي بين الصراعات والتنمية، والاستثمار، والسلام والأمن والرفاه العام للشعب، يدعو وفد بلادي إلى تضافر الجهود لتسوية الصراعات وإعادة إعمار البلدان المتضررة. فهذه طريقة أكيدة لإعطاء الأمل لشعوب البلدان المتضررة.

بالإضافة إلى ذلك، تحث كينيا على زيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة في مجالات رصد الصراع وتسويته وإعادة الإعمار، ولا سيما من خلال تعزيز التعاون السياسي والتقني بين المنظمات القارية والمنظمات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تدعيم قدرات وإمكانيات حفظ السلام الأفريقية.

لقد استضافت كينيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وكان هدف المؤتمر وضع إطار لتعزيز السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ووضع حد لتكرار أعمال العنف والصراع في المنطقة بأسرها. ووقّعت الدول الأعضاء على ميثاق يجري الآن تنفيذه. وإننا نتقدم بالشكر إلى شركائنا، وخاصة مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، على ما قدموه من دعم قيّم في التحضير

للمؤتمر ومعالجة الصراعات في المنطقة، بما في ذلك التزامهم بمواصلة واستدامة هذا الدعم.

ونحن واثقون بأن هذه المناقشة وغيرها من المناقشات المركزة بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية – خاصة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بموضوع احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريق التقدم للأمام، الذي من المقرر أن يُعقد أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة – ستحيي من جديد اهتمام المجتمع الدولي وجهوده لدعم القارة الأفريقية في معالجة مشاكلها الإنمائية والاجتماعية والأمنية.

أخيرا، من أجل تعميم واستمرار التركيز على احتياجات أفريقيا الإنمائية في إطار منظومة الأمم المتحدة، يود وفد بلادي أن يكرر الطلب المقدم إلى الأمين العام لتعيين شخص يشغل منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وتعزيز ذلك المنصب تعزيزا كافيا.

السيد ماتنغا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): أولا، يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلا بهما ممثلا باكستان وبنن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

ونشكر أيضا الأمين العام على تقاريره الشاملة والزاخرة بالمعلومات، وعلى دعمه البناء لتنمية أفريقيا.

إن الهدف الرئيسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما نعلم جميعا، هو القضاء على الفقر من خلال إطار إنمائي متكامل واستراتيجي يستهدف وضع البلدان الأفريقية، فرادى ومجتمعة، على الطريق إلى النمو والتنمية المستدامين، وبهذا يتسنى إنهاء تهميش البلدان الأفريقية في عملية العولمة. وفي حين تضطلع البلدان الأفريقية بالمسؤولية الرئيسية عن تنمية أنفسها اقتصاديا واجتماعيا، فإنها تحتاج إلى أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية ممكّنة ومنصفة من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي في إطار الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونود أن نتقدم ببضعة تعليقات على الجهود التي تبذلها ملاوي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يبلغ العدد التقديري لسكان ملاوي حوالي ١٢ مليون نسمة، بمتوسط قدره ٥,٧ أشخاص لكل أسرة معيشية. ويقدر أن هناك ١,٩ مليون أسر معيشية في البلد. ويعيش حوالي ٧٥ في المائة من السكان في المناطق الريفية. وتقدر معدلات وفيات الرضع والأطفال بنحو ١٠٤ و ١٨٩ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية على التوالي. والملاريا أحد الأسباب الرئيسية للوفيات وانتشار الأمراض، وبخاصة بين الحوامل والأطفال دون سن الخامسة.

وقد وضعت الحكومة، بغية تخفيف تلك المشكلة، خطة استراتيجية للملاريا للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وفقا لأهداف برنامج دحر الملاريا. وجمع ذلك البرنامج بين الشركاء الرئيسيين المعنيين بتوفير الخدمات الصحية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، ووكالة التعاون الدولي اليابانية، ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية.

وفي إطار الخطة الاستراتيجية لملاوي، سجل بلدنا عددا من المنجزات في إدارة حالات الملاريا. فقد وزعنا حتى الآن حوالي ٥ ملايين من الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية على الأسر المعيشية. وكان من نتيجة ذلك أن ازدادت نسبة الحوامل والأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات من ٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتخطط ملاوي في نهاية هذا العام لتوزيع ٣ ملايين ناموسية أخرى، بدعم

من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن، والملاريا، ومبادرة الملاريا للرئيس بوش. إلا أن النقص في الموظفين ما زال يشكل أكبر تحد يواجهه نظام توفير الخدمات الصحية في ملاوي.

وفي قطاع الزراعة، أحرزت ملاوي منجزات هامة في ميدان الأمن الغذائي. ونحن مصممون على تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع بمعدل النصف، وعلى أن تحسين حالتهم الغذائية بحلول عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى أن اقتصادنا يقوم على أساس الزراعة، يوجد في ملاوي واحد من أعلى المخصصات في الميزانية للزراعة والأمن الغذائي، وقد استخدم جزء من ذلك في السنتين الماضيتين في تقديم الإعانة للبذور الهجين والأسمدة، بغية زيادة الإنتاج الغذائي. ويوجد في ملاوي حاليا فائض في الأغذية قدره ١,٤ مليون طن بعد تلبية احتياجاتنا الوطنية. وتم تصدير جزء من الفائض من المنتجات الزراعية إلى البلدان المجاورة في منطقة الجنوب الأفريقي.

وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، فإن تجربة ملاوي الحديثة في إنتاج الأغذية توفر دروسا هامة لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا. ويتمثل واحد من تلك الدروس في أنه يتعين على الحكومات الأفريقية اتخاذ قرارات جسورة، مثل تقديم الإعانة إلى المدخلات الزراعية ما دام الهدف من ذلك هو القضاء على الفقر المدقع. ولذلك السبب، ستواصل ملاوي برنامجها للإعانات إلى أن نصل إلى المستوى المقبول من الأمن في البلد.

وبالإضافة إلى الإنتاج الزراعي، أعطت ملاوي لتنمية الهياكل الأساسية مكانا مرموقا في برنامجها للتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، قدمت ملاوي إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مشروعين للهياكل الأساسية يرميان إلى تعزيز الإنتاجية والاندماج في التجارة الدولية.

المشروع الأول هو مشروع الوصلة البينية لنقل الطاقة الكهربائية بين موزامبيق وملاوي، الذي يستهدف زيادة الحصول على إمدادات متنوعة وموثوقة ومعقولة الثمن من الطاقة الكهربائية، وتوسيع فرص ملاوي وموزامبيق كليهما للاستفادة من الاتجار الثنائي والإقليمي بالطاقة الكهربائية على شبكة مجمع الطاقة للجنوب الأفريقي. ويتكون المشروع من ثلاثة عناصر: أولا، إقامة خط اتصال بيني من شبكة كهرباء ملاوي إلى شبكة كهرباء موزامبيق، وبذلك يتم ربط ملاوي بشبكة مجمع الطاقة الكهربائية للجنوب الأفريقي، وثانيا، دعم بناء القدرات والدعم التقني لرفع مستوى الاتجار بالطاقة الكهربائية وتوسيع نطاقه، وثالثا، استبدال المعدات البالية. وسيزيل المشروع الذي يدعمه البنك الدولي الاختناقات في توفير الطاقة الكهربائية في ملاوي التي عاقت النمو الاقتصادي على من السنين.

أما المشروع الثاني، فهو مشروع الطريق المائي بين شاير وزمبابوي، الذي يرمي إلى ربط ملاوي، البلد غير الساحلي، بالبحر عن طريق نهر شاير في جنوب ملاوي ونهر زامبيزي في موزامبيق على امتداد مسافة قدرها ٢٣٨ كيلومترا، وهو أقصر طريق إلى البحر أمام تجارة الاستيراد والتصدير في ملاوي. وسيوفر المشروع وصلة نقل بري متعددة الوسائط في المنطقتين الأفريقيتين الجنوبية والشرقية وما ورائهما، وسيعزز القدرة التنافسية لبلدان المنطقتين في الأسواق الدولية. وسيقلل أيضا كثيرا من تكاليف نقل الواردات والصادرات.

ويتفق هذان المشروعان مع هدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام عن طريق التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين. كما أنهما يتفقان مع برنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية، وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، اللذين

يرميان إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا. وملاوي تنتمي إلى كلتا الفئتين.

ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم، عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى المبادرات التي اتخذتها ملاوي في إطار هذين المشروعين للهياكل الأساسية تيسيرا لتنفيذ رغبتها في تحقيق الرخاء لشعبها. ونرى أن المجتمع الدولي يضطلع بمسؤولية ملحة عن كفالة نجاح تلك المبادرات الممتازة، مثل مشروعي الكهرباء والطريق المائي، من حيث الواقع العملي.

ونشيد بأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للأعمال التي تقوم بها، ونحثها على زيادة دور الدعوة الذي تضطلع به فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، والوصول إلى الأسواق، وإصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية، واعتماد الحكومات الأفريقية لمبادئ وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأود، قبل أن أختتم كلمتي، أن أعلن أن ملاوي قد انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأنها من بين البلدان التي قدمت مساهمات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنفيذ تلك الآلية.

ونتطلع إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، وفقا لما يطلبه القرار ٦١/٢٢٩.

ونشارك أيضا من أعربوا عن الشكر للبلدان المتقدمة لما قدمته من مساعدة لبدء تشغيل مبادرة المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وترى ملاوي أن تكنولوجيا المعلومات من بين الأولويات اللازمة لتنمية أفريقيا. ونأمل أن تتكرر تلك المبادرة في البلدان الأفريقية جميعها بأسرع ما يمكن، بغية سد الفجوة الرقمية بين أفريقيا والبلدان الأخرى، وإتاحة فرص اقتصادية جديدة لشباب أفريقيا.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، يود وفد الصين أن يعرب عن تعازيه بمناسبة وفاة رئيس وزراء ميانمار.

ويؤيد وفد الصين تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر الأمين العام على تقريره الموحد الخامس (A/62/203) عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتقريره عن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/62/204). ونؤيد ما ورد فيهما من استنتاجات وتوصيات.

ومنذ بدء تشغيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بذلت البلدان الأفريقية جهودا تنفيذية ضخمة. وفي السنوات الأخيرة، واصلت الاقتصادات الأفريقية تحقيق معدل جيد للنمو، وهيأت الأحوال اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، ما زالت البلدان الأفريقية، في معظمها، كما يرد في تقرير الأمين العام، لا تسير على الطريق السليم فيما يتصل بتنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

وتود الصين، فيما يتعلق بكل من تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقرير التنمية في العام الماضي، أن تؤكد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن تضطلع البلدان الأفريقية بدور قيادي في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويلزم اتخاذ تدابير متعددة الأوجه لسد الفجوة الكبيرة بين الدعم الدولي والاحتياجات العملية لأفريقيا. ويجب أن نعتمد تدابير على كل الجبهات.

وينبغي للمجتمع الدولي – ولا سيما البلدان المتقدمة النمو – أن يفي بالالتزامات، ويزيد المساعدة، ويفتح الأسواق، ويلغي الديون، ويحد من الشروط المربوطة بالمساعدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي كفالة تقديم المساعدة في مجالات الأولوية التي تحددها الاحتياجات العملية للبلدان الأفريقية، كما ينبغي تحسين نوعية المساعدة. ويجب، علاوة على ذلك، مساعدة البلدان الأفريقية فيما يتصل ببناء القدرات الإنمائية من أجل تعزيز قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وجمع الأموال فيما بينها.

ثانيا، يتمثل واحد من مجالات اهتمام الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مساعدة البلدان الأفريقية على الاستفادة من العولمة الاقتصادية. وينبغي، من أجل بلوغ هذه الغاية، أن تبذل البلدان جهودا مشتركة للانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات بأسرع ما يمكن. ويجب أن تخفض البلدان المتقدمة النمو تخفيضا كبيرا ما تقدمه من إعانات زراعية لتيسير تصدير المنتجات الأفريقية المنافسة. وينبغي الوفاء على نحو فعال بالالتزامات المتصلة بالمساعدة التجارية لمساعدة البلدان الأفريقية على تقوية قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية.

ثالثا، ينبغي زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتوفر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بصفته تكملة مفيدة للتعاون بين الشمال والجنوب، إمكانات ضخمة. وينبغي لأفريقيا، بصفتها القارة التي يوجد فيها أكبر عدد من البلدان النامية، أن تضطلع بدور أكبر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولقد تعاونت الصين والبلدان الأفريقية معا بصدق وإخلاص، على مدى عقود، وقدم كل منهما إلى الآخر الدعم المتبادل، وحققا نتائج ملحوظة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أساس من المساواة والفائدة المتبادلة.

وتدعم الصين بنشاط تنفيذ البلدان الأفريقية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا يتشاطر المنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا، المنشأ في عام ٢٠٠٠، مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نفس الأهداف المتمثلة في تعزيز التعاون والتنمية المشتركة اللذين يعودان بالفائدة على الطرفين فحسب، وإنما أيضا نفس مجالات الأولوية.

وفي مؤتمر قمة بيجين للمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عُقد في العام الماضي، أعلن الرئيس هوجينتاو، باسم الحكومة الصينية، عن ثمانية تدابير سياسية ترمي إلى تعزيز التعاون العملي بين الصين وأفريقيا، ودعم تنمية البلدان الأفريقية. وتتضمن تلك التدابير زيادة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، بتوفير القروض والائتمانات لشراء الصادرات بشروط تفاضلية، وإنشاء صندوق التنمية الصيني الأفريقي، والمساعدة في تشييد مركز الاتحاد الأفريقي للمؤتمرات، وإلغاء ديون بعض البلدان الأفريقية، وإتاحة إمكانية الوصول بدون رسوم أمام منتجات بعض البلدان الأفريقية، وإنشاء مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري، وتعزيز التعاون بين الصين وأفريقيا في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية، والزراعة، والصحة، والتعليم.

وعلى هامش المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، عقد وزير خارجية الصين وعشرات من نظرائه الأفريقيين أول حوار سياسي لهم، وأصدروا بيانا عقب ذلك. وحقق الاجتماع نجاحا مدويا، ففيه تبادل وزراء الخارجية الآراء بشأن تنفيذ اتفاقات مؤتمر قمة بيجين. وستواصل الصين تعزيز تعاونها مع البلدان الأفريقية على أساس من الإخلاص والصداقة، والتشاور على قدم المساواة، والكفاءة، والواقعية العملية، والفوائد والمكاسب المتبادلة للجميع.

وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية هامة عن صون السلم والأمن العالميين. ولكي تنجح الأمم المتحدة في النهوض بهذه المهمة النبيلة، لا بد لها أن تحظى بثقة ودعم الدول الأعضاء فيها، وبمساعدة وتعاون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبجهود لا تكل لالتماس أساليب مبتكرة وخلاقة.

وتعتقد الصين أنه ينبغي إيلاء الدبلوماسية الوقائية أولوية عالية في معالجة أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأثبت التاريخ أن منع الأزمات والصراعات يكون أكثر فعالية من التدابير العلاجية التي تتخذ بعد هذه الأزمات والصراعات. ولقد أنفقت الأمم المتحدة على امتداد السنوات الخمس الماضية ما يزيد على ١٨ بليون دولار على عمليات حفظ السلام. ولن تؤدي الأعمال الوقائية الفعالة إلى تخفيض نفقات حفظ السلام تخفيضا كبيرا فحسب، ولكنها ستنقذ أيضا أعدادا غفيرة من الناس من ويلات الحرب.

ويلزم، من أجل منع الصراعات الأفريقية وتسويتها، تحديد أسباب هذه الصراعات. فمعظم الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية يكون لها جذورها في الفقر والتخلف الإنمائي. ولا يمكننا الاستفادة من منع المنازعات وتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا عن طريق المعالجة السليمة للأسباب الجذرية لتلك الصراعات، ولا سيما القضية الإنمائية.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي بقوة تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولقد اضطلع الاتحاد الأفريقي، بفضل ما له من خبرة في منع الصراعات الأفريقية وتسويتها، بدور متزايد الأهمية في السنوات الأخيرة في القيام باسم المجتمع الدولي بالتصدي للصراعات في أفريقيا.

وينبغي، من ناحية، أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للاستفادة على نحو تام من آليته للإنذار المبكر وقدرة أفريقيا على حفظ السلام. وينبغي لها من ناحية أخرى أن تقدم المساعدة من مختلف الأنواع إلى الاتحاد الأفريقي لمساعدته في بناء القدرات.

وعلى الرغم من المسافة الطويلة التي تفصل بيننا، كان للصين وأفريقيا دائما علاقات ودية. وتنظر الصين إلى أفريقيا على أنها عامل فاعل هام في جهودنا المشتركة لصون السلم العالمي والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة. ونقدر عظيم التقدير النتائج التي حققتها البلدان الأفريقية في علاج مشاكلها عن طريق توحيد الجهود وبدعم من المجتمع الدولي. وسنواصل العمل مع البلدان الأفريقية، دعما لسعيها إلى إحراز منجزات أكبر في مجال الأمن السياسي والتنمية. وستبذل الصين جهودها في هذه العملية.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفدي، أن أشكر الأمين العام على تقديره المتبصر (A/62/203) عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فهو يتيح لنا فرصة ثمينة للنظر في ما حققته الدول الأفريقية حتى الآن، وفي كيفية وجوب توجيه عملياتها الإنمائية وما يمكن للبلدان الأخرى أن تفعله لمساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن إذ ننظر إلى الوراء من نقطة منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، يمكننا أن نرى أن تقدما كبيرا قد تم إحرازه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، وكما أشار الأمين العام في تقريره، التقدم بطيء وغير منتظم. وللأسف، فإن معظم البلدان الأفريقية لا تسير حتى الآن نحو تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن جميعا ندرك أن

الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق بالفعل ما لم تبلغ الدول الأفريقية أهدافها.

ويعتقد وفد بلادي أن مزيجا من الالتزام الأفريقي والدعم الدولي هو المطلوب لحفز النمو والتنمية في أفريقيا. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي هي رؤية جماعية وإطار إنمائي استراتيجي من أجل أفريقيا، تمثل إرادة الأفارقة من أجل التنمية. ويثني وفد بلادي على الجهود المضنية التي بذلتها البلدان الأفريقية لتنفيذ الشراكة. ويسرنا التقدم المحرز في البنية التحتية، والزراعة، والصحة، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من المجالات الهامة، وهو ما أفاد به الأمين العام.

وفي الوقت نفسه، ما فتئ المجتمع الدولي يدعم الشراكة الجديدة من خلال عدد من الإجراءات والمبادرات الدولية. علاوة على ذلك، وقفت منظومة الأمم المتحدة بثبات بوصفها ركيزة هامة من ركائز الدعم الدولي لهذه الشراكة الجديدة. ويرحب وفد بلادي على وجه الخصوص بمبادرة الأمين العام لإنشاء الفريق التوجيهي المعني بأفريقيا، الذي سيكون أداة مركزية في الأمم المتحدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويعتقد وفد بلادي أن عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي أمر أساسي في استخدام المساءلة المتبادلة من أجل الإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة والإدارة السليمة للشركات ومراعاة حقوق الإنسان. لذلك، ورغم أن العملية كانت بطيئة، من الملهم أن نرى أنه حتى حزيران/يونيه من هذا العام، انضمت إلى آلية الاستعراض ٢٦ بلدا – تمثل حوالي ٧٥ في المائة من مجموع سكان أفريقيا. ونأمل أن تتسارع عملية الانضمام، مما سيساعد هذه الشراكة على تحقيق فعالية أكبر من خلال المزيد من التنسيق.

ورغم أننا نلاحظ إحراز تقدم مشجع في تخفيف عبء الديون، إلا أننا ندرك أيضا أنه من الضروري تسليم المعونة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في وقت أنسب وبقدر أكبر من الإخلاص. وكما تم التعهد في مبادرة كوريا لتنمية أفريقيا، فإن جمهورية كوريا في سبيلها إلى زيادة مساعدتنا الإنمائية الإجمالية لأفريقيا زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٠٨.

في الوقت ذاته، وبالاستفادة من دروس تاريخ التنمية لدينا، نحن لا نشدد على زيادة حجم معونتنا فحسب، ولكن أيضا على تقديم خبرتنا بشكل فعال للبلدان الأفريقية. وسيكون منتدى كوريا وأفريقيا، الذي انطلق في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي باعتباره قناة منتظمة للتشاور، فرصة جيدة لتقديم خبرتنا.

كذلك نحن نؤيد الملكية الأفريقية لتنمية أفريقيا، ولهذا الغرض سنتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسنتعاون أيضا تعاونا وثيقا مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة الأخرى لتحسين فعالية المعونة.

ومن المسلّمات القديمة أن التجارة هي قاطرة التنمية. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد بقوة الاستئناف والاستكمال المبكرين لمفاوضات جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية. كما تدعم حكومتي المعونة من أجل التجارة، خاصة لأفريقيا، التي هي موطن ما يقرب من ثلثي أقل البلدان نموا في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم جمهورية كوريا بزيادة فرص الوصول المعفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص لأقل البلدان نموا. وسنقوم أيضا بزيادة مساهمتنا في الإطار المتكامل لأقل البلدان نموا وتوسيع نطاق برامجنا التدريبية المتعلقة بقواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية.

إن الفجوة الرقمية، إذا استمرت في الاتساع، قد تصبح عقبة خطيرة تمنع البلدان النامية من المشاركة في النظام

التجاري الدولي، الذي يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما تعهدنا في مبادرة كوريا من أجل تنمية أفريقيا، سوف تتعاون جمهورية كوريا مع الشركاء الأفارقة لسد الفجوة الرقمية عن طريق توفير تكنولوجياتنا ومعرفتنا الفنية لهم.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما مكملين للشراكة بين الشمال والجنوب. ولذلك يدعم وفد بلادي جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تكثيف وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون الثلاثي من أجل تعزيز النمو والتنمية في تلك المنطقة.

والسلام والاستقرار الدائمان هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. ومن المشجع أن نرى التقدم الكبير المحرز مؤخرا في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا هدف خلو أفريقيا من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠. وستواصل جمهورية كوريا دعم أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع داخل إطار الأمم المتحدة وعن طريق أشكال أخرى من التعاون الدولي.

كما نرحب بمبادرة الأمم المتحدة للقضاء على الأمراض الوبائية، ومنها الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن عددا كبيرا جدا من أرواح الأفارقة، وخاصة بين الأجيال الصغيرة، تُزهق بسبب الأمراض الوبائية. وهذه الأجيال الصغيرة هي مستقبل أفريقيا. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية الرهيبة التي تسببها هذه الأمراض، فإنها تقوض جهود التنمية. وستدعم جمهورية كوريا بقوة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على هذه الأوبئة في أفريقيا.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، لن تتحقق التنمية الأفريقية من خلال جهود أي طرف واحد. ولكن ذلك سيتطلب جهدا مشتركا من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي والأمم المتحدة. وستقف جمهورية كوريا، إضافة إلى الشركاء الآخرين في التنمية، مع البلدان الأفريقية في تسريع النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد سرجان كريم على إدارته القديرة للجمعية، وأن أشكره على إجراء هذه المناقشة المشتركة الهامة.

ترحب إسرائيل بالتقرير الموحد الخامس للأمين العام (A/62/203) عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وهذا التقرير يبحث في الإجراءات السياسية التي اتخذها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ مشاريع وبرامج هذه الشراكة الجديدة.

وتود إسرائيل أن تؤكد من جديد تأييدها القوي للمبادرات الإنمائية ومبادئ الاتحاد الأفريقي. إن وجود مشروع يملكه ويقوده ويديره الاتحاد الأفريقي مثال بارز على فعالية المبادرة والتعاون الإقليمي. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد حسنت، بإقامة التوازن بين مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة من فرص التقدم والازدهار في القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، نشيد بانضمام ٢٦ بلدا أفريقيا حتى الآن إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تعبر عن الرغبة الحقيقية للدول الأفريقية في تنفيذ بشائر الشراكة الجديدة وهي: الحكم الرشيد والديمقراطية والسلم والأمن واحترام حقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة. وإذا أخذنا هذه الدول مجتمعة، نجد أنها تشكل ٧٥ في المائة من مجموع سكان القارة. وتشجع إسرائيل الدول التي لم تنضم بعد إلى الشراكة على النظر في ذلك في أقرب وقت ممكن.

وبالمثل، ينبغي تسهيل التعبئة الكاملة للموارد الأفريقية، لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنجاح الشراكة الجديدة.

وترحب إسرائيل أيضا بالتزام الأمم المتحدة بتعزيز التعاون والتنسيق بين عناصرها لتوفير المساندة الضرورية لتنفيذ فعالية الشراكة الجديدة، وهي توافق على التوصيات كما وردت في تقرير الأمين العام.

إن إسرائيل تعتبر دائما علاقاتها مع أفريقيا ذات أولوية قصوى. فمنذ نهاية الخمسينات، عندما كنا دولة نامية، سعت إسرائيل إلى إقامة شراكات إنمائية مع الدول المستقلة حديثا في أفريقيا جنوب الصحراء. وفعلا، في هذا العام، في يوم أفريقيا، احتفلت إسرائيل بـ ٥٠ عاما من العلاقات مع أفريقيا من خلال احتفال خاص لتكريم وتعزيز العلاقة الأفريقية – الإسرائيلية، مع التركيز على الشراكات الإنمائية.

وبهذا السجل الطويل من العمل التعاوني في أفريقيا واستمرار تقاليد الصداقة والتضامن، تعرض إسرائيل تجربتها وخبراتها من خلال ''الماشاف'' وهو مركز التعاون الدولي بوزارة الخارجية – لمساعدة الشراكة الجديدة ومساعدة الدول الأفريقية. ويجري تحقيق ذلك بتشاطر المعرفة في مجالات مثل الزراعة والأمن الغذائي وتمكين المرأة والتعليم والصحة، سواء كان ذلك بصورة ثنائية أو بمشاركة صناديق وبرامج التنمية التابعة للأمم المتحدة.

ولكي نعطي فكرة عن أثر ''الماشاف''، لا بد لي أن أذكر أنه في العام الماضي، شارك ٥٦٨ متدربا من ٣٣ بلدا أفريقيا في ١١٢ دورة مختلفة في إسرائيل، في مجالات الزراعة وتنمية المجتمع والتعليم والطب والصحة العامة والعلم والتكنولوجيا والأعمال التجارية الصغيرة ومجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك شارك ٦٨٨ متدربا أفريقيا في دورات محلية في ١٣ دولة أفريقية. كما أرسلت إسرائيل ٢٠ خبيرا لاستشارات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى في ٩ بلدان مختلفة في القارة الأفريقية.

وفضلا عن المساعدة الثنائية وبرامج التدريب، تدعم إسرائيل بفعالية المبادرات الدولية، مثل برامج المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي وبرنامج مبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقامت إسرائيل كذلك بإلغاء ديون عدد من البلدان الأفريقية، وسوف نواصل النظر في تخفيف عبء الديون عن الدول الأخرى، بالقدر الذي تسمح به الموارد.

إن وباء الملاريا في أفريقيا، الذي يودى بحياة حوالي ٣ ٠٠٠ رضيع وطفل يوميا، يعتبر مأساة ذات أبعاد لا مثيل لها. فالملاريا مرض يمكن علاجه، ويكمن ذلك في تعزيز البنية الأساسية الطبية والصحة العامة في أفريقيا. وتبذل إسرائيل قصارى جهدها في هذا الشأن، لاسيما معالجة أزمة ''الموارد البشرية للصحة''.

ولمعالجة فيروس مرض الإيدز في أفريقيا، عقدت إسرائيل دورات مخصصة لموظفي الصحة المحليين، وشارك فيها أكثر من ٢٧ طبيبا أفريقيا وممرضة. وشملت فرق الرعاية الصحية أيضا الأخصائيين الاجتماعيين والوسطاء الثقافيين، الذين أحيانا يقدمون الرعاية ويكافحون عدم الالتزام بتناول عقاقير العلاج. ويشمل التدريب مسائل مثل فيروس الإيدز المقاوم للعقاقير ومرض الإيدز بين الأطفال والمحافظة على سلسلة دقيقة من الإبلاغ ضمن الفريق.

أما بخصوص الصحة العامة، تقترح إسرائيل إرساء مفهوم المركز الصحي الاجتماعي، على أساس النموذج الإسرائيلي المسمى ''تيبات خلاف''، الذي حرفيا يعني ''نقطة حليب''. فلقد ساعدت هذه العيادات في إسرائيل على خفض وفيات الأطفال الرضع، ومرض الأمهات ووفاتهن، وثبت أنها أداة فعالة للتثقيف الصحي للأم والطفل.

ويمكن تكرار هذا البرنامج وله مجالات تطبيقية كثيرة. وقد أنشئت في غانا فعلا عيادات الرعاية الصحية قبل الولادة ومراكز الطوارئ، وفقا لهذا المشروع الآنف الذكر.

وتقوم إسرائيل أيضا بإرسال بعثات لمنع فقدان البصر وللعناية بالعيون إلى شركائها من البلدان الأفريقية التي لديها مرافق علاجية محدودة. وتضطلع بتلك البعثات أفرقة من اثنين إلى ثلاثة من أطباء العيون الإسرائيليين في المستشفيات أو العيادات المحلية. ولقد قامت الفرق الإسرائيلية الزائرة بالعديد من العمليات الجراحية، وتعمل مع الموظفين المحليين على استعادة نظر العديد من المرضى. ويقوم أطباء العيون الإسرائيليون أيضا بتدريب الموظفين المحليين، وقامت الحكومة الإسرائيلية بالتبرع بمعدات طب العيون ومستلزماتها.

وبينما وصلنا إلى منتصف المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في عام ٢٠١٥، ويلاحظ، للأسف الشديد، أن أغلبية الدول الأفريقية قد خرجت عن مسار تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن كلها. وباعتماد الشراكة الجديدة التي بنيت حول هذه الأهداف، نجد أن البلدان الأفريقية قد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية في صميم جدول أعمالها للتنمية.

ولأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مرتبط ارتباطا وثيقا بنقل التكنولوجيا والتعاون الفني، تزيد إسرائيل من إسهامها من أجل التنمية وسوف تستمر في بذل قصارى جهدها في هذا الشأن، كما فعلت خلال العقود الأربعة الماضية. وتعمل إسرائيل حاليا لإنشاء شراكات ابتكارية وتعزيز علاقتها بالدول الأعضاء وصناديق وبرامج الأمم المتحدة في هذه المجالات.

وإسرائيل بدورها، تنتمي إلى مجموعة من البلدان ذات التفكير المماثل التي تبحث عن طرق للتعاون بشأن المبادرات التي تعزز نقل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة وفي ميادين مثل الزراعة والمياه ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ولتحقيق ذلك، نأمل أن تقوم اللجنة الثانية في وقت لاحق من هذه الدورة باعتماد قرار بشأن التكنولوجيات الزراعية لأغراض التنمية.

ورغم أن المساعدات الإسرائيلية لأفريقيا يمكن أن تبدو متواضعة بالنسبة للبعض، لكن من المهم أن نؤكد على أن إسرائيل دولة سكانها ٧ ملايين مواطن، تتحمل أعباء مالية ثقيلة نتيجة لضرورة الدفاع عن نفسها، مما يجعل نصيب الفرد من الإسهام لأفريقيا من بين أكبر الإسهامات في العالم. وعلى أساس الصداقة الوثيقة، التزمنا بالعمل مع البلدان الأفريقية للبناء على زخم الشراكة الجديدة وتحقيق النتائج المرجوة.

إننا نقوم بذلك إيمانا منا بأن التحديات التي تواجهها أفريقيا جزء من مسؤوليتنا الجماعية وهي راسخة في تقاليدنا الخُلُقية وأخلاقنا اليهودية. ونفعل ذلك لأننا نؤمن بقدرات أفريقيا وشعوبها وأهمية الشراكة وحسن الجوار. ونفعل ذلك أيضا لأننا نؤمن بالوفاء بالتزاماتنا.

السيدة فيوتو (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): إن هذه الجلسة التي جاءت في وقتها تتيح للدول الأعضاء فرصة للتركيز على المسائل ذات الصلة بأفريقيا وبالمجتمع الدولي برمته.

وتكتسي مصالح أفريقيا واحتياجاتها أهمية مركزية لهذه المنظمة ويجب معالجتها من هذا المنطلق. وتمثل الشراكة الجديدة جزءا من استجابتنا الجماعية لتلك المصالح والاحتياجات. ونرى أنها تساعد على التغلب على سنوات من الكفاح الاجتماعي والاقتصادي الذي أحبط أفضل الآمال في القارة.

ويرتبط التزام المجتمع الدولي بدعم أفريقيا ونيباد ارتباطا وثيقا بتنفيذ التعهدات التي قطعها المانحون في

اجتماعات قمة ومؤتمرات دولية. ونؤكد مجددا على وجوب بذل قصارى الجهود للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما يتعلق بالشراكة الجديدة.

ولن يُقيَّم نجاحنا على أساس عدد التعهدات وحجمها. بل سيُقيَّم بما نقدمه من دعم فعلي للإصرار الذي أبانت عنه الحكومات والمجتمعات الأفريقية على إزالة العراقيل التي تعيق إحلال السلام وتحقيق التنمية.

ولدى تقديم هذا الدعم، سواء من خلال الشراكة الجديدة أو بوسائل أخرى، يجب الإبقاء على مفهوم أساسي وتطبيقه بصورة ملموسة: فما نحتاج إليه ليس مجرد شراكة من أجل أفريقيا فحسب، بل علينا أن نقيم شراكة مع أفريقيا. وهذا هو بالضبط المفهوم الذي يقوم عليه قدر كبير من تعاون البرازيل مع البلدان الأفريقية في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة والعلم، والتكنولوجيا والطاقة.

ومن خلال مشاريع في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، دأبت البرازيل على التبرع بأدوية منقذة للحياة لصالح خمسة بلدان، وتنوي توسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل دولا أخرى. والأهم من ذلك، نقوم بإدماج وتنسيق شبكة للتعاون التقني الدولي ملتزمة بتيسير نقل التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية في أفريقيا.

وفي السنوات الخمس الأخيرة، التحق ما يناهز ٣ ٠٠٠ طالب من ١٨ بلدا أفريقيا ببرامج مجانية للدراسات العليا في جامعات برازيلية. ومن خلال المساعدة في تكوين مهنيين مهرة، نأمل أن نسهم في استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا على الأجل الطويل.

وفي غانا، افتتحنا أول مكتب في الخارج للمؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية (إمبرابا)، التي تشكل صلب الثورة الزراعية التي حدثت في البرازيل في العقود الأخيرة. وستعمل البرازيل وشركاؤها الأفارقة في مشاريع تتعلق بمحاصيل تكتسي أهمية بالغة للعديد من البلدان في المنطقة، مثل الفواكه الاستوائية والقطن والأرز وجوز الكاجو والمنيهوت. ونحن متفائلون بأن الدروس المستفادة في البرازيل يمكن أن تكون مجدية في استعادة وتعزيز وتوسيع نطاق القطاع الاقتصادي الذي يكتسي أهمية بالغة للعديد من البلدان في القارة.

وفي ما يتعلق بمجال متصل، تقترح البرازيل إقامة تعاون في إنتاج مصادر نظيفة ومتجددة للطاقة: أي الإيثانول والوقود الأحيائي. فظروف المناخ والتربة الموجودة في العديد من أنحاء أفريقيا مؤاتية لإنتاج تلك الأنواع من الوقود. ومن المرجح أن يكون لذلك التعاون أثر اقتصادي واجتماعي هائل وإيجابي للغاية.

هذه بعض من المبادرات التي طورتها البرازيل مع حكومات في أفريقيا. غير أن الشراكة مع أفريقيا تتطلب أكثر من ذلك، إذ ينبغي بذل جهود جدية ودائمة لزيادة استجابة النظام متعدد الأطراف لمصالح أفريقيا واحتياجاتها.

وتتويج جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بخاتمة ناجحة، وتعزيز هيئات من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء إصلاح مجد لمجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة، كلها أمثلة لما تعمل من أجله البرازيل بالفعل مع بلدان أفريقية. ونحن على كامل الاستعداد لتعميق تعاوننا في هذه المساعي الحاسمة. وسيساعد إنجاز تلك الجهود على توفير أساس سليم ومستقر للتنمية والسلام في أفريقيا، وبالتالي، سيفيد المجتمع الدولي برمته.

وهذان العنصران – الدعم المستدام وزيادة الاستجابة متعددة الأطراف – يشكلان فحوى الرسالة التي وجهها الرئيس لولا إلى القادة الأفارقة في زياراته الرسمية إلى القارة،

والتي تنتهي آخرها، بالمصادفة، اليوم. وهذه هي الرسالة التي أمرتُ أن أوجهها أثناء تعاملي مع وفود جميع الدول الأعضاء، الأفريقية وغير الأفريقية. والأهم من ذلك، فإن هذه هي الرسالة التي ستسعى البرازيل إلى ترجمتها لأفعال في إطار جميع مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا. ووفدي على ثقة بأن الجمعية سوف تصغي لهذا النداء.

السيد عبد اللطيف (الجماهيرية العربية الليبية): يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان بنن باسم المجموعة الأفريقية، وبيان باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود في البداية أن أعرب عن شكري بشأن التقرير الذي قدمه الأمين العام حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الوارد في الوثيقتين (A/62/203) و (A/62/204).

وكما تعلمون، فإن القارة الأفريقية هي أكثر قارات العالم تضررا بالحروب والصراعات المسلحة والفقر والجهل وسوء التغذية وتفشي الأمراض الفتّاكة، كالإيدز والملاريا والسل، الأمر الذي جعل الملايين من مواطنيها يعيشون في ظروف يتهددها الخطر من كل جانب، رغم ما تزخر به القارة من موارد وثروات غير مستغلة.

والتحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق التنمية في أفريقيا تتمثل في التنفيذ الكامل لشراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية، وذلك من خلال وفاء المجتمع الدولي بتعهداته، ومناشدة الدول المتقدمة النمو لدعم التنمية في أفريقيا بوضع برامج عمل ملموسة تهدف إلى تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، كما ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستمر في اتخاذ الخطوات المؤدية إلى التنفيذ الفعال للمشاريع والبرامج العديدة المشمولة في الشراكة الجديدة.

إن بلادي ترى أنه ينبغي أن يقترن التقدم المحرز في إلغاء الديون ببذل جهود لتحقيق الأهداف المتوخاة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، ودعم تنويع هياكل الاقتصاد والصادرات الأفريقية، وتحسين فرص وصول هذه الصادرات إلى الأسواق العالمية بما يكفل زيادة مشاركة القارة في التجارة العالمية.

إن المساعدات المقدمة حاليا لدحر الملاريا ليست كافية بسبب العجز في التمويل وقلة الخبرة وضعف الأنظمة الصحية واستخدام منتجات دون المستوى. كما أن الدعم الدولي لم يبلغ الحد الكافي لجعل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تكتسب قوة غير قابلة للتراجع.

إن بلادي تؤكد على أهمية العمل معاً لإدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، بما يضمن توحيد الجهود وعدم الازدواجية. كما أن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من الأهمية بمكان لأنه يساعد القارة في الاستفادة من خبرات وتجارب الأمم المتحدة في صون السلام والاستقرار والتفرغ بالتالي لعملية التنمية المستدامة.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين الذين شكروا الأمين العام على تقاريره الشاملة بشأن البنود قيد النظر.

ونحن نؤيد بياني باكستان وبنن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

وقد اعتمدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من جانب الزعماء الأفارقة بوصفها إطارا إنمائيا استراتيجيا للتصدي للتحديات الجمة التي تواجهها القارة وشعوبها. وقد سلم الزعماء الأفارقة بأن تزايد الفقر والبطالة والتهميش المستمر يتطلب تدخلا جذريا يقوده الأفارقة أنفسهم. ولذلك، أنشئت الشراكة الجديدة لتوفير منهاج عمل لمواجهة التحديات ولنصرة تجديد أفريقيا.

إن غانا وأفريقيا لديهما الدليل على أن المجتمع الدولي ظل شريكا وفيا في الجهود الإنمائية لقارتنا. وتظهر

الأنشطة العديدة المدعومة من شركائنا الإنمائيين والمجتمع الدولي الأوسع الالتزام بمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشير الأدلة إلى أن مستويات الفقر في بعض البلدان انخفضت منذ عام ١٩٩٠ بوجه عام، وأن تقدما أحرز في أبعاد أخرى للتنمية لبشرية، كالوصول إلى التعليم والحد من وفيات الأطفال. ولكن، كما نلاحظ، كان التقدم بطيئا ومتفاوتا، وفي معظم الحالات لم يرق إلى مستوى الوعود المقطوعة. وما زالت بلدان أفريقية عديدة تكافح من أجل بلوغ هدف الحد من الفقر والجوع. وحتى البلدان التي شهدت تحسنا كبيرا، ما زالت فيها مجموعات تكبلها أغلال الفقر المدقع.

وبالإضافة إلى الالتزام الملموس الذي أبدته البلدان الأفريقية بالمُثل المكرسة في الشراكة الجديدة، هناك أدلة ملموسة على أن العديد من البلدان أبدت تصميمها على ملكية جدول أعمالها الإنمائي. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى شراكة عالمية قوية لدعم تنمية أفريقيا لا يمكن المغالاة فيها، لأن الاحتياجات الأساسية للبلدان الأفريقية لا يمكن تلبيتها بالجهود الوطنية والإقليمية وحدها. وشواغل الدين الخارجي وتغير المناخ وسياسات التجارة العالمية والتكنولوجيا وتمويل التنمية هي بعض المسائل التي لا يمكن التصدي لها على نحو فعال إلا على المستوى العالمي.

وخلال السنة الماضية، كان هناك بعض التقدم في توفير وتعميق الإعفاء من الديون من خلال المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكان مكملا لذلك تخفيف الدين الثنائي الذي منحته مجموعة البلدان الثمانية ومانحون آخرون. ولكن على الرغم من الانخفاض في المجموع الكلي للدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن مجموع التزامات سداد خدمة الديون بقيت بدون تغيير تقريبا، حيث انخفضت من ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٦، وذلك بسب ارتفاع أسعار الفائدة. ويتضمن عبء الدين الإنفاق على الاستثمار العام، الذي يؤدي في النهاية إلى تراجع في النمو وفي توليد فرص العمل.

ويثير هذا مسألة الإضافة إلى المساعدة التي كان يفترض أن تكون مكونا أساسيا في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقا لبعض التقارير، فإن المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية ستكون دون تعهد مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة المساعدات المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، حتى إذا تضمن ذلك تخفيف عبء الدين.

وفضلا عن ذلك، أعرب تقرير الأمين العام عن القلق إزاء قدرة المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي على إصدار منح وقروض جديدة بأسعار مقبولة. وأشار التقرير إلى أن البلدان المانحة التزمت حتى أيار/مايو من هذا العام بأقل من نصف الـ ١٠ بلايين دولار الإضافية اللازمة للهيئتين في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦. وأشار التقرير إلى أن هذا العجز يتطلب اهتماما عاجلا.

وفيما يتعلق بالوقاية من الملاريا، فإننا نسلم بزيادة التمويل الدولي منذ إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت التعهدات الأخيرة للمانحين من توقعاتنا بتوفير مزيد من الأموال لمكافحة الملاريا، القاتل الرئيسي طويل الأمد في أفريقيا.

ولكن، كما يقال، الإحسان يبدأ في البيت. وبالتالي، إذ نناشد المجتمع الدولي أن يفعل ما هو أكثر، فإنه ينبغي للزعماء الأفارقة أيضا أن يواصلوا اعتماد سياسات حصيفة من شأنها أن تعزز حشد مواردهم المحلية وأن تجذب

الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد للموارد الناتجة عن تخفيف عبء الديون، في جملة أمور.

لقد قالت غانا في مشاركتها في مناقشة العام الماضي إننا ننتظر اليوم الذي سنرى فيه تقريرا للأمين العام حافلا بالمعلومات عن نهوض أفريقيا الاقتصادي والمالي والإنمائي والتكنولوجي، بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي، بينما يتضمن إشارات أقل إلى الصراعات. و لم نصل بعد إلى ذلك المعلم، ولكن الشواهد في الميدان تبعث على بعض الارتياح لأن تقدما يحرز تدريجيا على عدد من الجبهات.

فأفريقيا اليوم منكوبة بصراعات أقل عددا بكثير مما كان عليه الحال قبل عقد مضى. وتمثل سيراليون وليبريا بعض قصص النجاح. وما زالت التحديات ماثلة، بما في ذلك الأزمة في دارفور، التي يجب أن تبقى تسويتها أولوية للأمم المتحدة.

إن تحسن فعالية وجاهزية المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الأفريقية ذاتها، للاستجابة للصراع من خلال حفظ السلام كان عاملا رئيسيا في احتواء الصراعات العنيفة. وجدير بالذكر، كذلك، أن قدرا كبيرا من الفضل في تحسن الحالة الأمنية يعود إلى أفريقيا. إن هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، وكذلك آليات إدارة الصراع للمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي لبنات البناء التي توفر القدرة على تحقيق السلام والأمن في القارة.

ولكن الكثير من هذه الجهود لن يحقق سوى القليل من النجاح ما لم تواصل البلدان الأفريقية وشعوبها الالتزام بهذه المثل العليا. وعلينا أن نبذل جهودا أكبر بأنفسنا لتوفير البيئة المؤاتية الودية لتنمية القارة.

السيد ناتاما (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ الرئيس وأعضاء مكتبه الآخرين على إدارة أعمال هذه الدورة. ويجدد وفدي استعداده للإسهام بتعاونه الكامل في إنجاز مهمة الرئيس.

وأود أن أشكر الأمانة العامة على أهمية التقارير المعروضة علينا (A/62/203 و A/62/204 و A/62/321) فهذه التقارير تتسم بالإيجاز والدقة، مما يجعلها سهلة الاستخدام.

ويؤيد وفدي بالكامل البيان الذي أدلت به بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية والبيان الذي أدلت به باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. غير أننا نود أن نقدم بعض الملاحظات بشأن المواضيع قيد النظر.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تعقد في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يسير تنفيذها جنبا إلى جنب مع مشاريع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الذي اعتمد إعلان الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتطلعا إلى تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد في المجالات الاقتصادية والسياسية وتحقيق التقدم نحو التنمية، وضع رؤساء الدول الأفريقية إطارا استراتيجيا للتنمية تؤيده الرؤية الجماعية للقارة بأسرها. وتلك الرؤية والإطار الاستراتيجي يشكلان مصفوفة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهدفها العام هو تسريع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الدائمة في أفريقيا، وبالتالي، الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ذلك الجزء من العالم.

والحاجة إلى ممارسة الحكم الرشيد كوسيلة أفضل لإدارة الشؤون البلدية وغيرها من الشؤون العامة قد عبّر عنها السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المعقودة في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، على النحو التالي:

”إن الحكم الرشيد ينبغي أن يفهم على أنه وسيلة للتنمية وهدف لها على حد سواء، بما يضمن مشاركة الشعب وتحقيق الاستقرار السياسي والتطور المؤسسي واحترام حقوق الإنسان“.

وانطلاقا من هذا النهج في التفكير اعتمدت الدورة العادية الثامنة والثلاثون لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الإعلان المعني بالإدارة الديمقراطية والسياسية والاقتصادية وإدارة الشركات (AHG/235(XXXVIII), annex I)، المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في ديربان، جنوب أفريقيا. وديباجة هذا الإعلان هي أفضل برهان على تلك الموافقة، وذلك إلى جانب إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وجميع تلك المبادرات من جانب القادة الأفارقة تمثل علامات بارزة هامة. فهي تدل على التزام حقيقي وبداية جديدة للقارة يعبر عن تحقيقهما اليوم امتثال ٢٧ دولة تلقائيا وطوعيا لهذه الآلية. لقد قلت حقاً ٢٧ دولة، وليس ٢٦ دولة، لأن جيبوتي أصبحت صباح اليوم البلد السابع والعشرين الذي يوقع مذكرة التفاهم بشأن الامتثال للآلية.

وينبغي التأكيد هنا على أن بلدي، الممتثل لهذه الآلية، يعتبر التقييم الذي يجريه النظراء أداة لا غنى عنها للتنمية، وذلك بسبب أثره الكبير على تعزيز القدرات المؤسسية والسياسية والاقتصادية لدولنا. ولا شك في أن التقييمات التي أُجريت لغانا ورواندا وكينيا والجزائر وجنوب أفريقيا تقدم دليلا لا يُدحض على عزم الدول الأفريقية على تهيئة بيئة صحية ومثالية لشفافية الإدارة.

وبالنسبة للعمل الجاري تنفيذه، نود الإشارة إلى بدء عملية التقييم الذاتي في بلدي قبل ثلاثة أسابيع بهدف التوصل إلى إنهاء عملية تقييم الأقران في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

ومن خلال اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تستند أهدافها القطاعية إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت البلدان الأفريقية هذه الأهداف في صلب برامجها الإنمائية واستراتيجياتها لمكافحة الفقر. ومنذ ذلك الحين، لم يعد النمو الاقتصادي الأفريقي المستهدف في إطار الشراكة الجديدة يشكل مجرد شرط بسيط للحد من الفقر، ولكن يجب أيضا أن يُنظر إليه على أنه نتيجة من نتائج الحد من الفقر. وعليه، فإن هذا النمو الاقتصادي القادر على المساهمة في القضاء على الفقر يعتمد على الزخم المتنامي للقطاع الخاص، ومعه حرية التجارة بوصفها محركه.

وفي الوقت نفسه، فإن العديد من التفاوتات الاقتصادية الكلية التي تسود في الدول الأفريقية، بسبب الاتجاهات الاقتصادية الدولية غير المؤاتية، تشير إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه زيادة المعونات وخفض الديون في رفع مستوى معيشة الملايين من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا.

ولهذا، ومنذ البداية، وبرؤية تتمثل في تركيز هذه الشراكة الجديدة على فكرة الشراكة، أصر القادة الأفارقة على ضرورة تهيئة أفريقيا، مع بقية العالم، لروح جديدة من التضامن – وحتى تكون العولمة أكثر عدلا ونفعا للجميع. الهدف هو بناء مستقبل مشترك للبشرية، بكل تنوعها، وعلى أساس الأوضاع التي نشارك فيها بصفتنا بشراً.

هذا إذاً نداء إلى شركائنا في القارة لكي يبذلوا جهدا من أجل وضع سياسات واتخاذ تدابير، على الصعيد العالمي، لا تلبي احتياجات البلدان الأفريقية فحسب، بل وتتم أيضا صياغتها وتنفيذها بمشاركه حقيقية منها.

وفي الوقت الذي نريد إجراء تقييم لمنتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نعترف بأن أفريقيا متخلفة في تحقيق أغلبية الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن جميعها.

ومن المؤكد أن الأفارقة، رغم التقدم الذي أحرزته القارة في السنوات الأخيرة في مجالات عديدة، يتحملون قدرا من المسؤولية. ومع ذلك، ينبغي عدم التقليل من شأن مسؤولية المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نحن نقدر صراحة التقارير التي تؤكد ببلاغة إخفاق شركاء الأفارقة في الوفاء بتعهداتهم بدعم تنفيذ الشراكة الجديدة.

ويتفق وفد بلادي مع تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمشاكل ومعوقات تنفيذ الشراكة الجديدة، وخاصة مسألة ضعف القدرات المؤسسية على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك مشكلة عدم كفاية الموارد.

في كل الأحوال، وبروح الشراكة الجديدة، ينبغي لمبدأ المسؤولية الجماعية لكل بلدان القارة أن يسود في حل هذه المشاكل. وفي هذا الصدد، سوف يستضيف بلدي، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، المنتدى السابع لشؤون الحكم في أفريقيا، والمعني بموضوع ”بناء الدولة القادرة في أفريقيا“.

وفيما يتعلق بالموارد، فإن فكرة إسناد موارد تمويل الشراكة الجديدة إلى البلدان الأفريقية ذاتها هي في المراحل الأولى من التنفيذ. ويمكن لنجاحها أن يسهل الحصول على الدعم من الشركاء الإنمائيين.

أما بالنسبة إلى تعبئة المجتمع الدولي – الذي هو متخوف حتى الآن، وفقا لتقرير الأمين العام – فمن المستحسن أن تتطور هذه التعبئة لتواكب الجهود التي يبذلها القادة الأفارقة أنفسهم والجدية التي يبدونها. علاوة على ذلك، تنتظر أفريقيا دعم المجتمع الدولي في المجال المهم المتمثل في إمكانية الوصول إلى أسواق بلدان الشمال. ومن المستحسن أيضا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما الاتفاقات الناتجة عن المفاوضات النهائية لجولة الدوحة، أن تحدد أولويات احتياجات أفريقيا وأن تدرج الأحكام التي تعنى بالتنمية والتي تتكيف مع هذه الاحتياجات.

ويتطلب نجاح هذه الشراكة نهجا قائما على المشاركة في تنفيذها. وتعتقد بوركينا فاسو أنه ينبغي إجراء النقاش على المستوى الوطني في كل دولة أفريقية، وذلك لكي تفهم كل القطاعات السكانية هذه المبادرة وتمتلك محتوياتها. وستبقى الإرادة السياسية التي أعرب عنها بقوة رؤساء الدول مجرد نية حسنة ما لم تشارك في التنفيذ المجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية، وخاصة بالنظر إلى أن البيئة الاجتماعية هي بنفس قدر أهمية الحكم الرشيد والاستقرار وعوامل أخرى كثيرة في عملية صنع القرار لدى المستثمرين الدوليين، من القطاعين العام والخاص.

وهذا هو سبب انخراط بوركينا فاسو في حملة مكثفة لزيادة الوعي بالشراكة الجديدة وأداتها المعنية بتعزيز الحكم الرشيد. وتشمل الحملة منتديات لتبادل وجهات النظر مع المجتمع المدني والجامعات وصنّاع القرار الوطنيين والمحليين.

ويعتزم بلدي متابعة هذه التوعية والتشديد في الوقت نفسه على تنفيذ مشروعات إنمائية، وفقا للمبادئ التوجيهية للشراكة الجديدة، التي على أساسها عدلت بوركينا فاسو استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفقر.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن التقدير للمساهمة التي لا تقدر بثمن والتي ما فتئت تقدمها منظومة الأمم المتحدة على مدى عقود لمساعدة أفريقيا على الخروج من التخلف الإنمائي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.